مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

Women's Centre for Legal Aid and Counselling

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

التقريـــر السنـــوي 2019

" نتعلم، نتكيف، ونتخيل لخلق التغيير"

مقدمــة تمهيديــة - المديــرة العامــة

أعزائي الشركـــاء،

رغـم الأوقـات الصـعبة والتحـديات التي نواجهـا حاليـاً في فلسـطين وفي جميـع أنحـاء العـالم في ظـل انتشـار فيـروس كورونـا كوفيـد 19، وآثـاره غيـر المعروفـة علـى المـدى القصـير والطويـل علـى جميـع جوانـب الحيـاة، يسـعدني أن أقـدم لكـنّ/م التقريـر السـنوي لمركـز المـرأة للإرشـاد القـانوني والاجتمـاعي للعـام 2019. في الوقـت الـذي يتغيّر فيـه العـالم مـن حولنـا بشـكل جـذري هـذه الأيـام ومعظمنـا يعملـون/ يعملـنّ مـن منـازلهم/نّ بـالخوف والشـكوك، تبقـى بعـض الحقـائق في الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة كمـا هـي، وآثارهـا علينـا كمـدنيين/ات فلسطينيين/ات يعيشون/ يعشن تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي يبقى على حاله.

قبـل عـدّة أيـام، هـدم فلسـطيني مـن العيسـوية في القـدس الشـرقية منزلـه لتجنّـب نفقـات وعقوبـات إضـافية بحـال انتظـر قيـام الجرافـات الإسـرائيلية بعمليـة الهـدم. في بيـت لحـم وأثنـاء إغلاقهـا بالكامـل بسـبب جائحـة كورونـا، دخـل الجـيش الإسـرائيلي إلى المدينـة واعتقـل 3 أشـخاص، بينمـا تسـتمر المـداهمات الليليـة والاعتقـالات وهـدم المنـازل والقيـود المفروضـة على التنقـل وعنـف المسـتوطنين بـين العديـد مـن الانتهاكـات الأخـرى والعقوبـات الجماعيـة بـلا هـوادة. أمّـا بالنسـبة للاحـتلال العسـكري الإسـرائيلي، فهـو كالمعتـاد دون أي اعتبـار للوضـع الصـحي الحالي الذي يهدّد سلامة ورفاهية وحياة الجميع.

وتعكـس البيانـات المسـتندة إلى الأدلـة والموثقّـة مـن قبـل المركـز مـع النسـاء الفلسـطينيات المعانـاة الإضـافية والآثـار الجنسـانية للسياسـات الإسـرائيلية والانتهاكـات المنهجيـة لحقـوق الإنسـان والقـانون الإنسـاني على حيـاة النسـاء والفتيـات في الأرض الفلسـطينية المحتلـة. ويتفـاقم هـذا الأمـر أكثـر مـع الهياكـل الأبويـة التي تعـيش في ظلهـا الفتيـات والنسـاء الفلسـطينيات والاضـطهاد الـذي تواجهـه المـرأة في ظـل الاحـتلال الاسـتعماري والنظـام الأبـوي المنظم.

في ظـل الوضـع الصـحي الحـالي، يتوقّـع المركـز أن تطـرأ زيـادة ملحوظـة في حـالات العنـف الأسـري في ظـل القيـود المفروضـة على الحركـة والإغـلاق العـام لجميـع أفـراد الأسـرة المقيمـين في المنـزل. ويبقـى العـبء الإضـافي على النسـاء داخـل الأسـرة ودورهـن التقليـدي داخـل الأسـرة كربـات منـازل ومقـدمات رعايـة رئيسـيات، حيـث يُتوقـع أن تتحمـل النسـاء أكثـر مـن غيـرهن مـن أفـراد الأسـرة العـبء الأكبـر مـن الوضـع الحـالي. قـد تتعـرض النسـاء ضحايا العنـف المبني على النـوع الاجتمـاعي اللـواتي يعشـن مـع المعتـدين علـيهن إلى عنـف متزايـد في ظـل الوضـع الحـالي، وقـد يترددن في الإبـلاغ عـن حـالات العنـف الأسـري. إن الخـوف والقلـق مـن المجهـول، ورعايـة الأسـرة، سـيجعل النسـاء ضحايا العنـف المبني على النـوع الاجتمـاعي يـتحملن الوضـع ويُعرضـن سـلامتهن ورفـاهيتهن مـن أجل أطفالهن وعائلاتهن.

الزيـادة المتوقعـة في العنـف ضـد الفتيـات والنسـاء تسـتلزم اتخـاذ تـدابير وقائيـة. لـذلك قـرّر مركـز المـرأة للإرشـاد القـانوني والاجتمـاعي إبقـاء خطـوط المسـاعدة المجانيـة للاستشـارة والـدعم الاجتمـاعي والقـانوني والنفسـي

مفتوحة، كما أنّ بيت الطوارئ التابع للمركز مفتوح أيضاً في حالة تم تحويل النساء إلينا للحماية بناءً على نظام التحويل الوطني الفلسطيني للنساء المعنفات. كما تم اتخاذ تدابير وقائية من خلال الحملات الإعلامية، ولجان الطوارئ والتدخلات للاستجابة الفورية لاحتياجات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وجرى وضع خطة طوارئ وتحديثها بانتظام لتلبية الاحتياجات المستجدة.

يبدأ تقرير المركز للعام 2019 بنبذة سياسية تعكس التطورات السياسية الرئيسية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية وتأثيرها على النساء والفتيات داخل مجتمعنا. ويغطي التقرير بالتفصيل الإنجازات والتحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها مؤسستنا خلال العام. على الرغم من هذه العقبات، تمكّن المركز من تحقيق العديد من النجاحات خلال العام. يتناول التقرير بشكل مكثّف جميع تلك الإنجازات والنجاحات، ولكن باختصار: كان المركز حاضراً ومفتوحاً للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وقدّم خدمات قانونية واجتماعية عالية الجودة لهنّ لضمان سلامتهن ورفاهيتهن، خاصةً للنساء اللواتي يعانين من أزمة وبحاجة إلى حماية فورية. كما عملت شبكات الحماية التي أنشأها المركز للتدخل الفوري بالتعاون مع المؤسسات الرسمية لتوفير الحماية للنساء ضحايا العنف. لقد عملنا أيضاً بشكل وثيق مع شركائنا من المؤسسات القاعدية، وقمنا بدعمها وتقديم الإرشاد والتوجيه والتدريب لها وبناء القدرات اللازمة لضمان تمكينها من الوصول إلى النساء في المناطق النائية والمهمشة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية لتقديم الخدمات القانونية الاجتماعية وبرامج رفع الوعي. لقد أجرينا أنشطة التوعية والتدريب بنجاح وتواصلنا مع العديد من المستفيدين/ات في جميع أنحاء الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية. ونجحنا بتنفيذ برنامج المتطوعين/ات الذي يستهدف الشابات والشبان في مجتمعنا وقمنا بدعم وتشجيع مبادراتهم المجتمعية داخل مجتمعاتهم المحلية؛ فقد رأينا في جيل الشباب حافزاً للتغيير واستلهمنا منهم لمواصلة عملنا بشغف والتزام.

واصل المركز رصد وتوثيق الشهادات المستندة إلى الأدلة لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وجعل أصوات النساء مسموعة من خلال برنامج المناصرة الدولية، حيث قمنا بتقديم البيانات وتفاعلنا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، وكانت أهم هذه البيانات هو البيان المقدّم إلى لجنة تقصّي الحقائق بشأن الأثر الجنساني لمسيرات العودة على النساء والفتيات في قطاع غزة، والتي أصدرت تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار 2019، بما فيه الشهادات من النساء اللواتي تواصلن مع اللجنة. كما راعى التقرير الفروق بين الجنسين وتناول العديد من القضايا التي تم إبرازها في تقديمنا إلى اللجنة في أواخر عام 2018، بالإضافة إلى ذلك.

وقدم المركز تقريرا إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعكس التأثير السلبي للسياسات الإسرائيلية على الاقتصاد والحقوق الاجتماعية والثقافية والبيئية للمرأة الفلسطينية بناءً على بياناتنا المستندة إلى الأدلة مع وثائق مباشرة وثقتها باحثاتنا الميدانيات في المركز. كما حضر المركز جلسات الأمم المتحدة خلال مراجعة تقرير إسرائيل أمام اللجنة، وقدّم معلومات وتوصيات إلى اللجنة التي تبنت العديد من تلك المتعلقة منها بالمرأة وقضايا النوع الاجتماعي.

خلال الزيارة التي قام بها ثلاثة من أعضاء لجنة سيداو، قدّم المركز للجنة، بالتعاون مع الائتلاف الفلسطيني لاتفاقية سيداو، تقرير متابعة موسّع حول الإجراءات التي اتخذتها أو لم تتخذها دولة فلسطين حول القضايا المرتبطة بالتوصيات والملاحظات الختامية. بعد إجراء المراجعة الأولية لتقرير اتفاقية سيداو أمام اللجنة في تموز 2018. ركّز المركز، نيابةً عن المنتدى الفلسطيني لمناهضة العنف ضد المرأة، على المادة 16 من الاتفاقية المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية. وحول التدابير المتخذة/ التي لم تُتخذ لمناهضة العنف ضد المرأة. خلال المداولات مع أعضاء اللجنة كررنا توصياتنا للحاجة العاجلة لاعتماد قانون حماية الأسرة، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية لضمان موائمتها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو، ونشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية الفلسطينية.

في مجال المناصرة قمنا بالمناصرة على المستوى الوطني وعزّزنا جهودنا مع جميع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى لضمان تمرير القوانين والتشريعات والسياسات والبرامج التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وعملنا بجد لضمان المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس واحترام حقوق الإنسان للمرأة.

ركّز المركز معظم جهوده خلال العام 2019 على تمرير وإقرار قانون حماية الأسرة من العنف الذي تأخر كثيراً وذلك مع شركاؤه من المؤسسات النسوية الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي، حيث قمنا بتوحيد حملات المناصرة طوال العام، خاصةً خلال يوم المرأة العالمي في آذار وحملة الستة عشر يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة في كانون الأول لمطالبة السلطة الفلسطينية والرئيس على وجه التحديد لتمرير قانون حماية الأسرة. في بداية العام 2019 كانت توقعاتنا عالية بأنّ القانون سوف يمر بناءً على توصية إلى الرئيس من قبل مجلس الوزراء السابق لتمرير القانون في كانون الأول 2018، ولكن هذه الآمال تلاشت في وقت لاحق بعد قرار من الرئيس بإعادة مشروع القانون مرة أخرى إلى الحكومة الجديدة لمزيد من المراجعة من قبل اللجان الفنية الحكومية. وعلى عكس السنوات السابقة، لم تشارك مؤسسات المجتمع المدني في العملية، ولم نكن متأكدين تماماً من التعديلات التي تم إجراؤها على المسودة الأخيرة. وقد تلقت دعواتنا لإجراء مشاورات وطنية حول القانون بتأكيدات من الحكومة، وهي وزيرة شؤون المرأة، بأن القانون لن يتم تمريره دون مراجعتنا وتوصياتنا. انتهى العام دون إحراز الكثير من التقدم، ولم نتلق المسودة المعدلة للمراجعة والتعليق إلا في شباط 2020.

على صعيد آخر، أعاد المركز مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية إحياء ائتلاف قانون الأحوال الشخصية. بناءً على الملاحظات الختامية للجنة سيداو، حيث وضع المركز ورقة سياسات مع شركائه لمعالجة الأحكام التمييزية في القانون واقتراح سيناريوهات محتملة لاعتماد قانون/ قوانين شخصية فلسطينية تتوائم مع اتفاقية سيداو، وخاصة المادة 16 من الاتفاقية. وركّزت حركة "إرادة"، وهي حركة اجتماعية نسوية فلسطينية، جهودها على أحكام محددة من القانون، وبالتنسيق مع ائتلاف الأحوال الشخصية تناولت ثلاث قضايا ملّحة داخل القانون: رفع سن الزواج إلى 18 سنة للرجال والنساء دون استثناءات، وإلغاء وصاية المرأة في الزواج والحقوق المتساوية في الطلاق من خلال ضمان أن يتم الطلاق فقط من قبل المحاكم. واعتبرت هذه الجهود خطوة إلى الأمام نحو الامتثال لتوصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة وجهود الحركة النسوية نحو اعتماد قوانين الأحوال الشخصية على أساس المساواة بين الجنسين وعدم التمييز.

هذا وشهد الربع الأخير من العام 2019 حملة مضادة وواسعة من قبل الأصوليين الإسلاميين، وبالتحديد حزب التحرير السياسي الإسلامي وبعض الجماعات القبلية في الخليل ضد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمؤسسات النسوية الفلسطينية الأخرى، ودعت المساجد ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل انسحاب فلسطين من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما عُقدت اجتماعات عديدة في الخليل ولاحقاً في القدس هاجمت المؤسسات النسوية والتحريض ضد تلك المؤسسات واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتُركت المؤسسات النسوية بمفردها مرةً أخرى لمكافحة هذه الحملة الضخمة ولم تكن الردود الرسمية للسلطة الفلسطينية بمستوى التوقعات. كانت الحملة على وجه التحديد ضد القانون بأمر صادر عن الرئيس لرفع سن الزواج للرجال والنساء إلى سن 18 عاماً والذي دخل حيز التنفيذ في 29 كانون الأول 2019.

هذا وحمل العام 2019 أيضاً العديد من التحديات على المستويين الوطني والإقليمي. من الواضح أنّ الانتكاسة العامة في وضع حقوق الإنسان في مجتمعنا يمكن أن تعزى إلى عوامل عديدة: الاحتلال العسكري الإسرائيلي المطول، الانقسام السياسي الداخلي، والسياق الاجتماعي والثقافي الذي نعمل فيه حيث لا يزال النظام الأبوي وعدم التوازن في علاقات القوة لصالح الرجال سائدين.

بالنسبة لنا في المركز، ورغم كل هذه التحديات، فإننا نواصل عملنا بالتزام واهتمام لإحداث التغيير وتوفير عالم أفضل لنا ولجميع النساء الفلسطينيات. عمل الموظفين/ات بجدية واهتمام لتنفيذ خططهم/ن وكانوا مستعدين/ات للاستجابة للحالات الطارئة لضمان الحماية للنساء ضحايا العنف. داخليًا، كانت بيئة العمل إيجابية وتم عقد العديد من أنشطة الموظفين/ات لموظفينا لأغراض التنفيس والاستجمام وتجديد الطاقة، خاصة لموظفات مقدمات الخدمة لدينا اللواتي يعملن دائماً تحت ضغط شديد. عقد مجلس الإدارة اجتماعاته بشكل دوري كل شهرين وعقدت اجتماعات الجمعية العمومية في آذار وكانون الأول. كما قدمت موظفات الدعم والمساعدات في المؤسسة الدعم الإداري والمالي لموظفي/ات البرامج وأوفوا بالتزاماتهم في الوقت المناسب. حافظ المركز على علاقات جيدة مع جميع شركائه وتمكنت المؤسسة من إنهاء العام دون عجز في موازنتها.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم/ن وأشكر جميع الموظفين/ات في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي لعملهم/ن الدؤوب والتزامهم/ن بحقوق الإنسان وحقوق المرأة. يرى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في حد ذاته عاملاً محفزاً للتغيير ونؤمن إيماناً قوياً بأنه يمكننا إحداث فرق في حياة المرأة الفلسطينية ومجتمعنا. نأمل أن تستمتعو/ تستمتعن بقراءة تقريرنا السنوي ونتطلع إلى استمرار شراكتنا.

رندة سنيورة

المديرة العامة

فهـرس المحتويـــات

التقرير التفصيلي حسب الأهداف الإستراتيجية	
الغايـــة الأولـى: المســاهمة فـي حمايــة وتمكــين النســاء اللواتي يعانين من التمييز والعنف	7
الغايـــة الثانيـــة: تعزيـــز حقـــوق النســاء فـي الوصـــول إلى العدالة وإلغاء السياسات التمييزية ضدهن	21
الغايـــة الثالثـــة: تطـــوير القـــدرات المؤسســـاتية والمـــوارد البشـــرية للمركـــز لضـــمان الاســـتدامة والكفاءة والفعالية	34

الغايـــة الأولـــى: المساهمـــة فـــي حمايـــة وتمكيـــن النســـاء اللـــواتي يعانيـــن مـــن التمييز والعنف

1.1 توفـــير خدمـــات قانونيـــة واجتماعيـــة نوعيـــة تســـتجيب لاحتياجـــات النســـاء المعرضات للعنف والتمييز

باعتبارهـا العمـود الفقـري لعملـه، يواصـل مركـز المـرأة للإرشـاد القـانوني والاجتمـاعي تقـديم الخـدمات القانونيـة والاجتماعيـة والحمايـة للنسـاء الفلسـطينيات مـن خـلال فريـق مـن المحاميـات والأخصـائيات الاجتماعيـات فـي كـل مـن القـدس الشـرقية ورام الله وجنـوب الضـفة الغربيـة وذلـك لمسـاعدتهن علـى معرفـة حقوقهن وكيفية المطالبة بها سواءً من خلال الاستشارات الاجتماعية أو المحاكم الشرعية.

1.1.1 تقديم خدمات قانونية واجتماعية تكاملية للنساء في فلسطين

فـي العـام 2019 بلـغ عـدد النسـاء والفتيـات المتوجهـات للمركـز للاسـتفادة مـن الخـدمات المختلفـة (445) امرأة وفتاة في كافة المكاتب والفروع، والجداول التالية تعكس الأرقام الإحصائية حسب متغيرات محددة.

جدول رقم (1): عدد المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب نوع الخدمة والمكتب

	نوع الخدمة	اجتماعي	قانوني	قانوني واجتماعي	المجموع
المركز					
رام الله		30	11	105	146
الخليل		2	8	161	171
القدس		1	3	43	47
بيت لحم		0	21	29	50
مركز الطوارئ		31	0	0	31
المجموع		**64**	**43**	**338**	**445**

جدول رقم (2): عدد المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب الفئة العمرية والمكتب

	فئة العمر	أقل من 15 عام	16-20	21-25	26-35	36-40	فوق 40	بدون إجابة	المجموع
المكتب									
رام الله		0	2	26	69	30	19	0	146
الخليل		1	22	34	66	23	24	1	171

القدس	0	2	13	10	5	12	5	47
بيت لحم	0	4	10	20	4	12	0	50
بيت الطوارئ	0	7	8	11	3	2	0	31
المجموع	**1**	**37**	**91**	**176**	**65**	**69**	**6**	**445**

جدول رقم (3): نسبة المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب التحصيل العلمي						
المستوى التعليمي	**أمي**	**ابتدائي**	**اعدادي**	**ثانوي**	**جامعي/ دبلوم**	**لا يوجد إجابة**
جميع الفروع	0	%6	%14	%43	%36	%1

جدول رقم (4): نسبة المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب الجهة المحولة									
الجهة المحولة	**مراكز الشرطة**	**محاميين خارج المركز**	**جهات صحية/ مستشفيات**	**السجون**	**المحافظات**	**الشؤون الاجتماعية**	**المحاكم**	**مؤسسات أهلية ومراكز**	**توجهت بنفسها**
جميع الفروع	%1	%3	%0.5	0	0	%9	%43.5	%10	%33

جدول رقم (5): عدد ونسبة المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب القضية القانونية						
قضايا طلاق وتفريق	**قضايا نفقة**	**قضايا حضانة**	**قضايا خاصة بالمهر**	**قضايا حقوقية واجرائية**	**قضايا مسكن وقضايا طاعة**	**المجموع**
116	327	58	29	4	19	553
%21	%59	%10	%5	%1	%4	%100

جدول رقم (6): نسبة المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب المعتدي									
أب	**زوج**	**الاقارب**	**أم**	**الاصدقاء أو الجيران**	**أخوة**	**خطيب**	**زملاء عمل**	**زوج سابق**	**أقارب من طرف الزوج**
%2	%75	%0	%1	%1	%3	%2	%1	%13	%2

تطوير مهارات المحامين/ات الشرعيين/ات المتدربين/ات على إجراءات المحاكم وفن الترافع أمام المحاكم الشرعية لتقديم خدمة قانونية أفضل للنساء

عقد المركز 4 دورات تدريبية حول "المرافعة في المحاكم الشرعية" بواقع 100 ساعة تدريبية موزعة على 20 لقاء استهدفت أكثر من 68 محامي/ة متدرب/ة شرعي/ة من محافظات رام الله والخليل وبيت لحم والقدس، وتضمن المحاور التالية: أخلاقيات المهنة وآليات التعامل مع النساء المعنفات من منظور نسوي، الإطار القانوني لتنظيم مهنة المحاماة وآليات التعامل مع النساء والاحتواء والأخلاقيات التي تصادر بانعدامها حقوق النساء وتجعل منهن ضحايا، الواقع القانوني المطبق في فلسطين ثم قانون أصول المحاكمات وقانون الأحوال الشخصية، عقد الزواج وشروطه وأركانه، النفقات بشكل عام والأجور والقضايا المتعلقة بنفقات الزوجة والصغار وباقي نفقات الأقارب من أم وأب والأجور، الطلاق بتناول أنواع الطلاق وأسبابه، الحضانة وما يتفرع عنها من قضايا، الاتفاقيات الدولية وموائمة وإدماج هذه الاتفاقيات بالقانون الوطني وانعكاساتها على النساء فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية والعقوبات وغيرها من القوانين ذات الصلة والاستحقاقات الوطنية القانونية للموائمة مع الربط بالإطار التشريعي التاريخي المنطبق في فلسطين والمعيقات والتحديات العامة والخاصة من احتلال وانقسام داخلي وتشريعات بالضفة وأخرى بغزة، وقانون التنفيذ الشرعي من ناحية قانونية ومن ناحية إجراءات عملية. وفي التدريب الخاص بالقدس جرت المواءمة مع طبيعة الوضع القانوني المطبق في مدينة القدس من حيث التعريف بالقوانين المطبقة في مدينة القدس، آلية التفريق بين القوانين الشرعية السارية في مدينة القدس، القضايا الشرعية المختلطة (قدس–ضفة) واختصاص المحاكم المكاني.

تقديم الاستشارة القانونية والاجتماعية لمرة واحدة

قام المركز بتقديم 15 استشارة بعد لقاءات التوعية، و79 استشارة من خلال الخط الآمن، و304 استشارة لنساء توجهن للمركز مباشرة للحصول على الاستشارة. وقد تنوعت الاستشارات التي تم تقديمها ما بين النفقة والحضانة والطلاق ولم الشمل وتنفيذ قرارات المحاكم، والمشاكل الأسرية والتمكين والاعتداءات الجنسية والدعم النفسي وغيرها.

1.1.2 منظومة حماية متكاملة من قبل قطاعات مختصة بمجال حماية النساء

تقديم خدمة الحماية للنساء المهددة حياتهن بالخطر والناجيات من العنف

في عام 2019، قام المركز باستضافة 31 امرأة مع طفلين (برفقة أمهاتهم) في بيت الطوارئ التابع له، والذي هو عبارة عن مكان للحماية الفورية للنساء المهددة حياتهن بالخطر ويحتجن للتدخل الفوري، ومن بين ال31 امرأة (اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 17 و 53)، كانت هناك واحدة مخطوبة، و 11 متزوجة، و 6 عازبات، و 13 مطلقة. لاحظ المركز أنّ 58٪ من النساء تحت سن 25 سنة وأنّ 29٪

من النساء من رام الله (9 نساء). كما لاحظ المركز وجود مزيج من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وغياب الحوار بين أفراد الأسرة، والإهمال العاطفي والاستغلال الإلكتروني، الأمر الذي أدّى إلى العديد من المشكلات الاجتماعية. كما أدى الافتقار لفرص العمل والدراسة إلى زيادة التعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي بين النساء حيث أنّ 80٪ من النساء المستفيدات لم يكملن تعليمهن المدرسي و9.6٪ لم يُسمح لهن بدخول المدرسة أو تم إجبارهن على ترك المدرسة (3 سيدات). علاوة على ذلك، أُجبرت 23 ٪ من النساء على الزواج المبكر بين سن 14-16 سنة. وتم تسهيل التدخلات المهنية بالشراكة مع وحدة حماية الأسرة في الشرطة والمحافظة ووزارة التنمية الاجتماعية من خلال عقد 48 مؤتمر حالة و6 اجتماعات مع أسر النساء و10 اجتماعات مع لجنة التنسيق لبيوت الأمان في فلسطين. وأسفرت هذه التدخلات عن إعادة 17 امرأة إلى أسرهن في ظروف أفضل مع التركيز على ضمان الوقاية من العنف والحفاظ على كرامتهن. هذا وتم تحويل 8 نساء إلى بيت أمان آخر للحصول على تدخل المكثف، ولا تزال امرأتان في البيت الآمن.

1.1.3 تطوير قدرات كادر وحدة الخدمات لتقديم خدمات قانونية واجتماعية نوعية

تزويد طاقم وحدة الخدمات بالمهارات والمعارف اللازمة لتقديم خدمات اجتماعية وقانونية نوعية للنساء

يعمل المركز على التطوير الشخصي والمهني لمحامياته وأخصائياته الاجتماعيات للحفاظ على تطوير قدراتهن للاستجابة لاحتياجات المرأة الفلسطينية، وتحسين الخدمات المقدمة للنساء اللواتي يعانين من التمييز المبني على النوع الاجتماعي. قام المركز بعقد تدريب متخصص لسبعة من أمهات بيت الطوارئ لمدة ثلاثة أيام وبواقع 20 ساعة، ركّز خلاله على الرعاية والحماية الذاتية لمقدمي/ات، إدارة الأزمات، والتعامل مع حالات الطوارئ أو التهديد على الحياة والعمل الجماعي.

كما عقد المركز تدريباً متخصصاً للأخصائيات الاجتماعيات حول بناء وتيسير مجموعات دعم النساء، لمدة 5 أيام وبواقع 20 ساعة من أجل تطوير مهاراتهن. كما عقد المركز أيضاً ورشة عمل تدريبية لمدة 3 أيام وبواقع 20 ساعة، لتطوير مهارات ومعارف مقدمي/ات الخدمات من المحاميات والأخصائيات الاجتماعيات والشركاء من مقدمي الخدمات الحكومية مثل الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية والشرطة وكذلك شركاء المركز من المؤسسات القاعدية في طولكرم وأريحا والخليل، وقد ضم التدريب 20 مشارك/ة (19 أنثى و 1 ذكر)، ركز التدريب على دمج الآليات الدولية في الاتفاقيات الدولية في السياسات الفلسطينية، دعم المشاركين/ات للتمييز بين المصطلحات الرئيسية مثل المعاهدة والاتفاقية والميثاق والعهد والإعلان والبروتوكول والاتفاق وشروط التحفظ على أي اتفاقية، وأهمية معرفة تفسيرات اللجان، والسياسات الحكومية المتخذة لحل أو تلبية الاحتياجات، وضرورة معرفة الأنظمة الداخلية لمختلف الدوائر والوزارات الحكومية.

1.2 تعزيز مستوى المسؤولية المجتمعية تجاه حقوق المرأة ومكافحة التمييز ضد النساء

1.2.1 زيادة الوعي المجتمعي في قضايا مناهضة العنف والتمييز ضد النساء (ذوات الإعاقة، العنف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي)

عقد ورش توعية للنساء في المجتمعات المحلية لرفع وعيهن بحقوقهن القانونية والاجتماعية بما فيها القدس الشرقية

قام المركز المرأة بعقد عدد من ورش التوعية استهدفت 54 امرأة في مناطق الضفة الغربية ذات الظروف السياسية والاجتماعية والجغرافية الصعبة. بعد تقييم الاحتياجات، لاحظ المركز حاجة النساء لرفع وعيهن بحقوقهن القانونية والاجتماعية.

لقاءات توعية لنساء مخيم شعفاط – القدس: قام المركز بعقد 6 لقاءات توعية للنساء بالتنسيق مع نادي شعفاط الشبابي–برنامج المرأة والطفل تم خلالها استهداف 18 سيدة. وتمحورت اللقاءات حول مفاهيم العنف المبني على النوع وحماية النساء، هيكلية المحاكم في منطقة القدس ومنطقة الضفة وقوانين الأحوال الشخصية في القدس والضفة الغربية، قانون منع العنف في العائلة بالإشارة إلى أوامر الحماية والابعاد في حالة تعرض النساء للعنف أو التهديد، العنف المبني على النوع الاجتماعي والحماية ما بين المجتمع والقانون، الميراث والعوائق الاجتماعية التي تحول دون مطالبة النساء بحقوقهن الإرثية، والمهارات الحياتية التي تساعد النساء في حياتهن اليومية، من حيث كيفية وضع حدود للأخرين، تقبل الآخرين، وشاركت النساء بعضهن بالعديد من التجارب التي مررن بها في كيفية وضع حدود للأخرين، كما عبرت النساء عن أهمية تخصيصهن وقت لأنسفهن لما يعود ذلك بالأثر الإيجابي عليهن.

لقاءات توعية لنساء قرية بيت فجار – بيت لحم: عقد المركز 6 لقاءات توعية قانونية واجتماعية بمشاركة 19 سيدة من القرية، وتوزعت محاورها بين القانون المطبق في المحاكم الشرعية في الضفة الغربية، سن الزواج، الشروط الخاصة في عقد الزواج وأهمية التوثيق في العقد لأي شرط ترغب به الفتاة، النفقة والحضانة، العنف المبني على النوع الاجتماعي وعرض فيلم حول الموضوع، الطلاق من ناحية أنواعه ومتى يتم الطلاق، متى تستطيع المرأة طلب الطلاق عبر المحكمة، وكيف يمكن للمرأة الوصول للطلاق عبر القانون، التزويج المبكر وعلاقته بالعنف وعرض فيلم حول تزويج القاصرات، العنف الأسري حيث تم خلاله عرض فيلم حول العنف الأسري وقضايا قتل النساء. عبرت المشاركات عن أهمية هذه اللقاءات في إثراء معلوماتهن وتزويدهن بعوامل القوة التي تمكنهن من الدفاع عن أنفسهن، وتأثيرها الإيجابي على دورها وحياتها داخل الأسرة.

مجموعة توعية لربات البيوت في قرية الخضر – بيت لحم: بالتنسيق مع المركز النسوي في القرية عقد المركز 5 لقاءات توعية شارك فيها 17 سيدة من ربات البيوت. تناولت اللقاءات التعريف عن المركز

ووحـدة الخـدمات والتمكـين والخـدمات الاجتماعيـة والقانونيـة، العنـف المبنـي علـى النـوع الاجتمـاعي والعنـف الاسـري وأشـكاله المختلفـة، التمييـز المجتمعـي ضـد النسـاء وحرمـان الحقـوق والتـزويج المبكـر، الشـروط الخاصـة فـي عقـد الـزواج، سـن الـزواج المعـدل ومـا الهـدف مـن هـذه التعـديلات وأهميتهـا، نفقـة المـرأة والصـغار، سـن الحضـانة للصـغار، الطـلاق وأشـكاله ومتـى يحـق للـزوج طلـب التفريـق وكيـف أن القـانون أجـاز للمرأة طلب التفريق في حالات محدده نص عليها القانون.

المجموعـات الإرشاديـة الداعمـة: جـاءت فكـرة المجموعـات الإرشـادية الداعمـة للنسـاء التـي اسـتهدفت منـاطق فـي القـدس والخليـل وبيـت لحـم، لمـا يـراه المركـز مـن عنـف مضـاعف تجـاه النسـاء الفلسـطينيات، سـواءً مـن قبـل الاحـتلال أو عنـف أسـري ومجتمعـي، عمـل المركـز علـى تشـكيل أربعـة مجموعـات نسـوية فـي القـدس الخليل بيت لحم وتقديم خدمات الدعم والإرشاد الاجتماعي لهن ضمن المنحى التالـي:

مجموعـة داعمـة فـي قريـة الخضـر-بيـت لحـم: عقـدت 10 لقـاءات إرشـادية اسـتهدفت 15 امـرأة، تمحـورت اللقـاءات حـول تمكـين وتقويـة الـذات ومناقشـة الأدوار التـي تقـوم بهـا النسـاء، حيـث عبـرن علـى أن الادوار المتعـددة التـي يقمـن بهـا داخـل وخـارج المنـزل عـبء كبيـر علـيهن، وأن مثـل هـذه اللقـاءات تسـاعدهن علـى تعزيـز ثقـتهن بأنفسـهن مـن حيـث الاهتمـام بأنفسـهن وإعطـاء أنفسـهن وقـت أكبـر. كمـا أخـذت الضـغوطات التـي تعيشـها النسـاء وترتيـب أولويـات الحيـاة مسـاحة كبيـرة مـن اللقـاءات لأهميـة هـذا الموضـوع فـي تجـارب النسـاء وعكسـها علـى حيـاتهن، ومـا هـي الأمـور التـي ترغـب النسـاء إنجازهـا فـي حياتهـا والـزمن والظـروف اللازمـة لتمكنهـا مـن ذلـك. وتطرقـت اللقـاءات الـى أسـباب عـدم قـدرة النسـاء أحيانـا علـى التعبيـر عـن ذاتهـا، وكيفيـة تشـجيعها للتعبيـر عـن ذاتهـا بأقـل الخسـائر الممكنـة. وقـد أفـردت هـذه اللقـاءات مسـاحة كبيـرة للحـديث عـن المشـاعر التـي تحـرك النسـاء فهـي احـدى المفـاهيم الأساسـية التـي تتطـرق لهـا مجموعـات الـدعم الـذاتي، وكـذلك مناقشـة محـور عجلـة الحيـاة الـذي يمكّـن مـن تقسـيم اهتمامـات النسـاء الـى ثمانيـة اقسـام هـي الجانـب العقلـي، الروحـاني، القدسـي، المهنـي، المـالي، الاسـري، الاجتمـاعي، النفسـي، ولكـل جانـب يوجـد محـاور وكيـف تهـتم النسـاء فـي المجموعـة فـي هـذه المحـاور الثمانيـة ومـا هـي الجوانـب التـي تهـتم فيهـا اقـل مـن الجوانـب الأخـرى. وي نهايـة اللقـاءات عبـرت النسـاء المشـاركات عـن أهميتهـا وكيـف غيـرت فـي حيـاتهن نحـو الأفضـل، وبخاصـة حـين تـم نقـاش الحـدود مـع الاخـرين وكيـف نضـع الحـدود، وبـدأن بتغييـر تعـاملهن مـع النـاس المـزعجين فـي حيـاتهن، وألا يسـطر الخجـل علـيهن، فـي إدارة حيـاتهن الاجتماعيـة، كمـا رأت بعـض المشـاركات ان هـذه اللقـاءات جعلتهـا تعيـد تقيـيم حياتهـا ونظـر بجديـة لأولوياتهـا وتغيـر حياتهـا بالبنـاء علـى هـذه الأولويات.

مجموعـة داعمـة فـي مناطـق التمـاس فـي الخليـل: تكونـت المجموعـة مـن (15) مشـاركة بمنطقـة وادي الحصـين فـي الخليـل كونهـا قريبـة جـداً مـن مسـتوطنة كريـات أربعـة ولصـعوبة وضـع النسـاء والأطفـال هنـاك. عقـد المركـز 10 لقـاءات للمجموعـة ركـزت علـى إفسـاح المجـال للمشـاركات للتعبيـر عـن أنفسـهن وواقـع

حياتهن والضغوطات المختلفة التي يتعرضن لها. وركزت المشاركات خلال اللقاءات حول وضع المنطقة وعن خوف الأطفال واقتحام البيوت وعن التفكير بالرحيل وترك المنطقة، وتم ربط اللقاءات أيضاً بالتمييز ضد النساء والمساحة الخاصة بهن وعن الحدود وقدرتهن على اتخاذ القرار. ساعدت هذه اللقاءات النساء على التخفيف من ضغوطاتهن الأسرية وضغوطاتهن من ممارسات جيش الاحتلال ومستوطنيه، وكذلك على زيادة وعيهن بذاتهن، ومساحتهن في اتخاذ القرار، لم تكون الموضوعات المطروحة سهلة على النساء خاصة أنهن يعشن في ظروف اجتماعية وسياسية صعبة، وتعطى الظروف السياسية أولوية عن احتياجات النساء الأسرية والمجتمعية.

مجموعتي الطور والعيساوية في القدس: تم عقد 26 لقاء إرشادي ل 35 مشاركة ضمن مجموعتي الطور والعيساوية في القدس حول مواضيع تمكين وتقوية الذات. بدأت اللقاءات بفحص احتياج للمجموعة وتحديد المواضيع التي سيتم تغطيتها والاتفاق على شروط المجموعة. خلال هذه اللقاءات تم التركيز بشكل كبير على الذات والشخصية للمشاركات، وعلى الضغوطات المختلفة التي تواجه النساء وآليات تساعدهن في التخفيف من هذه الضغوطات وكيفية التعامل مع الأبناء المراهقين/ ات، وأهمية أن يكون هناك اهتمام أكبر من قبل الأهل بأولادهم وبناتهم في هذه المرحلة الحساسة، وعبرت النساء عن تخوفهن من المشاكل العاطفية التي تواجه فئة المراهقين وكيفية التعامل معهم، وتطرقت اللقاءات إلى الضغوطات المادية وتأثيرها على حياة النساء سلباً وانعكاسها على أنفسهن وعلى أسرهن، والضغوطات النفسية وانعدام الأمان بسبب تضييق الاحتلال الإسرائيلي لسبل الحياة بالقدس خاصة والتي تشكل عبء كبير على النساء من حيث تسرب الأطفال من المدارس بسبب الحبس المنزلي أو خوفاً من تعرض أولادهم لمضايقات أو اعتقالات، وهذه الضغوطات السياسية تؤثر سلباً على النساء وحياتهن اليومية.

تدريب العلاج التعبيري (السيكو دراما) لمجموعة من المهنيين/ات العاملين/ات في مؤسسات مقدسية: عُقد التدريب بمشاركة (20) مشارك/ة من مقدمي/ات الخدمات النفسية في المؤسسات الشريكة في القدس بواقع 25 ساعة تدريبية. اعتمد التدريب على النهج التشاركي حيث جرى إقرار البرنامج بالشراكة مع الفئة المستهدفة وبمنهجية الدمج بين البعدين النظري والتطبيقي. تم اختيار تقنيات العلاج التعبيري والسيكو دراما من أجل رفع ثقة المشاركين/ات بالنفس، تنمية القدرة على التعاون والعمل المشترك مع الآخرين، إفساح المجال للتعبير عن النفس من خلال المهارات اللفظية أو غير اللفظية، تنمية القدرة على وعي الجسم من خلال الحركات التعبيرية، تنمية التفكير الإبداعي، تنمية القدرة على المرونة والعفوية، تنمية مهارات تشكيل وتنظيم المجموعات وزيادة المقدرة على قيادتها وتطور أساليب العمل معها والخروج عن النصوص والقواعد المتداولة.

تقنيات العلاج التعبيري هي إحدى الطرق لتقضية وقت ممتع، فمن الممكن أن نقضي مع المجموعة ساعات ممتعة وجميلة ونحقق الكثير من الانجازات بشكل غير مباشر. خلال التدريب تم التركيز بشكل أساسي على استخدام تقنيات السيكو دراما كما تم استخدام أشكال أخرى من الفنون مثل الرسم والحركة والإيقاع الشخصي وموسيقى الجسد كمدخل للوصول إلى استخدام السيكو دراما بمعنى لم يتم استخدامها كتقنية من البدء للإنهاء بل تم دمجها بأساليب أخرى لضمان عدم إيذاء الفئة المستهدفة.

1.2.2 تمكين المجتمع المحلي لمناصرة حقوق النساء

تطوير قدرات طلبة الجامعات في رصد ومناصرة قضايا وحقوق النساء ومكافحة التمييز ضدهن

استمراراً لبرنامج نشر التوعية القانونية والاجتماعية لطلبة الجامعات الفلسطينية، عقد المركز ورشتي توعية بعنوان "حقوق امرأة حقوق إنسان" وذلك بالتعاون والتنسيق مع جامعة بيرزيت وجامعة الاستقلال، وقد شارك فيهما 46 طالب/ة من كلا الجامعتين، 21 من الطلاب من الذكور والباقي من الإناث، واستمرت كل ورشة منهما لمدة أربعة أيام. خلال الورشتين تم التركيز على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، ومناقشة أثر انضمام فلسطين إلى الاتفاقية ودور لجنة الأمم المتحدة المكلّفة بمتابعة تطبيق التزامات الدول الموقعة على الاتفاقية، وكذلك التقرير الذي ستقدمه دولة فلسطين وتقرير "الظل" المقدّم من مؤسسات المجتمع المدني حول التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين في كل المجالات. كما تم تناول القوانين والتشريعات الفلسطينية التي تنتهك حقوق النساء مقارنةً بمواد اتفاقية "سيداو". وكان هناك تجاوب وتفاعل كبير من قبل الطلبة المشاركين/ات خاصةً عند طرح موضوع النوع الاجتماعي ومناقشة الأدوار المختلفة للمرأة والرجل في المجتمع الفلسطيني والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدد الأدوار المختلفة للمرأة والرجل في المجتمع. كما جرى مناقشة موضوع قتل النساء في المجتمع الفلسطيني وأبعاد هذه الظاهرة وانعكاساتها على حقوق النساء خاصة، وآثارها على المجتمع في جميع النواحي. كما كان هناك تفاعل كبير عند طرح موضوع قانون الأحوال الشخصية وعلاقته بالدين الإسلامي وتناول بعض المواد المجحفة بحق النساء في هذا القانون، خاصةً موضوع سن الزواج والطلاق وتعدد الزوجات والولاية وشهادة المرأة، حيث كان الاعتقاد السائد لدى غالبية الطلبة بأنّ هذا القانون لا يجوز مناقشته أو الحديث عنه لأنه أمر شرعي ديني مرتبط بالشرع الإسلامي، وهو منصف للمرأة ويطبق قواعد الشرع الإسلامي. وخلال المناقشة التفصيلية جرى التوضيح أنّ الكثير من النصوص لا علاقة لها بالشرع أو الدين وإنما هي نصوص وضعية مبنية على التمييز ضد النساء ومرتبطة أكثر بالعادات والتقاليد الأبوية وليس بالنصوص الشرعية.

تدريب طلبة جامعة القدس حول آليات الحماية للنساء ضحايا العنف: عُقدت الدورة بمشاركة 22 طالب وطالبة من الجامعة وبواقع 20 ساعة تدريبية. وقامت بالتركيز على اتفاقية سيداو، تعريف المرأة المعنفة وآليات التدخل الاجتماعي والعمل مع النساء المعنفات وأساسياته وما هي المعايير الذي يجب أن

نأخذها بعين الاعتبار عند التدخل، كما جرى تعريف العنف وأنواعه وأشكاله، التدخل الأسري والتدخل الفردي، حق تقرير المصير مقابل حماية المرأة وحقها في الحياة، الآليات القانونية للتدخل مع النساء المعنفات، مقدمة عن أنواع المحاكم، العنف المبني على النوع الاجتماعي، آليات التدخل مع النساء وفق درجات الخطورة، وخطة الحماية والتوثيق.

تنظيم حملات مناصرة بمناسبة يوم المرأة العالمي (الثامن من آذار) مع المؤسسات الشريكة

مؤتمر وطني حول: "حق المرأة في الأموال المشتركة المتحصلة بعد الزواج": عقد المركز مؤتمراً وطنياً بعنوان: "حق المرأة في الأموال المشتركة المتحصلة بعد الزواج" والذي جاء في إطار المشروع المشترك الذي ينفذه المركز بالشراكة مع جمعية الشبان المسيحية حول "تعزيز حقوق الملكية المشتركة داخل مؤسسة الزواج". قام المركز خلال المؤتمر بعرض نتائج الدراسة التحققية التي أجراها والتي هدفت إلى تقييم الواقع المعُاش لتمتع، أو حرمان، المرأة/الزوجة من حقوقها في الملكية والثروة المشتركة التي تتكون بعد الزواج، ومعاينة العوامل التي تلعب الدور الأهم في هذا الواقع. هذا وقام عدداً من ممثلي/ات المؤسسات الحكومية والنسوية والحقوقية بتقديم عدداً من أوراق العمل تناولت موضوعات مختلفة متعلقة بالحقوق الاقتصادية للمرأة، وقد حضر المؤتمر أكثر من 50 شخصاً من مختلف المؤسسات والائتلافات. خرج المؤتمر بالعديد من التوصيات للضغط على صنّاع القرار من أجل إقرار قوانين وإجراءات تضمن حصول النساء على حقوقهن المتحصلة بعد الزواج أبرزها: تكثيف حملات التوعية للنساء حول الملكية المشتركة وإيجاد آلية عمل مشتركة لتعديل بنود قوانين الأحوال الشخصية في فلسطين بما يضمن المساواة للمرأة وبما يتلاءم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين، وخصوصا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، إضافة إلى التقدّم بصيغ محددة لتقاسم الملكية المشتركة أثناء الزواج من خلال استلهام التجارب العربية والإسلامية والضغط باتجاه إجراءات قانونية تمكن من استفادة الزوجة من بند الشروط الخاصة في عقد الزواج من أجل تثبيت حقوقها للملكية المشتركة.

حفل تكريمي للعاملات بمناسبة الثامن من آذار: عقدت جمعية نهضة بنت الريف/دورا بالشراكة مع المركز حفل تكريمي لمجموعة من الناشطات والعاملات بمناسبة الثامن من آذار، تخلل الحفل كلمة ترحيب من رئيسة الجمعية وكلمة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، عرض فقرة الكورال الفلسطيني والعرض التشكيلي، عرض إنجازات برنامج الارشاد القانوني والاجتماعي، عرض مسرحي بعنوان (صور من حياتنا) يتمثل في العنف الواقع على المرأة في الحياة اليومية والاجتماعية مثل العنف المادي ومنع الفتاة من التعليم وإجبارها على الزواج، لوم الفتاة حتى لو كانت ضحية والتنمر والاستهزاء والسخرية منهن .اختتم الحفل بفقرة حول قصة نجاح قصة أم صلاح ثم جرى تكريم عشر سيدات من مدينة دورا لدورهن الريادي والاجتماعي في المجتمع وتكريم طاقم الجمعية لجهودهن في حماية وتمكين النساء.

مبادرات مجموعات المتطوعين/ات بمناسبة يوم المرأة العالمي: تمحورت الأنشطة حول قانون حماية الأسرة من العنف بهدف زيادة التأثير على أصحاب القرار من أجل إقرار هذا القانون لأهميته خاصة في ظل تصاعد قتل النساء وفي ظل استمرار العنف الموجه ضد النساء. ففي طوباس وبالشراكة مع مجلس قروي العقبة ومديرية التنمية الاجتماعية وبرنامج التأهيل المجتمعي عقد مخيم صيفي استمر لمدة خمسة ايام في قرية العقبة وتياسير حيث لوحظ ارتفاع نسبة النساء ذوات الإعاقة، تحت عنوان المرأة والامن والسلام (1325) ركزت على القرار والجانب الحقوقي للنساء ذوات الإعاقة. شارك ما يقارب (30) امرأة مع فتياتهن ذوات الإعاقة. جرى التركيز على دمج البنات والنساء ذوات الاعاقة مع المجتمع. أما في قلقيلية وبالشراكة مع جمعية قلقيلية النسائية وبالتعاون مع قسم الصحة النفسية في مستشفى الوكالة، عقد على مدار 7 أيام مخيم تحت عنوان المرأة والامن والسلام (1325) تم خلاله التعريف بالقرار (1325)، العنف ضد النساء، تاريخ الحركة النسوية، التمكين الاقتصادي للنساء، الصحة النفسية والانجابية للمرأة، وعلى هامش اللقاءات عقدت دورة في الاشغال اليدوية. وفي الخليل وبالتعاون مع مركز واد الحصين في منطقة حارة جابر وتم اختيار المركز لوجوده بمنطقة مغلقة بالكامل من قبل سلطات الاحتلال وتعرضهم للاعتداءات المستمرة والتنكيل بهم حيث لا نستطيع الدخول الى منطقة الا عبر حاجز ومشيا على الاقدام لمسافات طويله وشارك بهذه المبادرة حوالي (25) امرأة وكانت المبادرة التوعوية على مدار خمسة ايام وتم التنسيق مع الاغاثة الطبية وعمل لقاء عن الاسعاف الاولي في حال التعرض للاعتداء من قبل جنود الاحتلال والمستوطنين خاصة ان المنطقة لا يوجد بها اي نوع من الخدمات الصحية، وتم في المبادرة الحديث عن العنف واشكاله وكيفيه التعامل معه والحديث عن قرار ١٣٢٥ والذي يهم نساء المنطقة باعتبارها منطقة مغلقة والحديث عن الحقوق القانونية للنساء. في طولكرم عقدت المبادرة في مخيم نور شمس على مدار ثلاثة أيام شارك فيها (25) امرأة تحت عنوان المرأة والأمن والسلام، وتم في المبادرة الحديث عن القرار (1325)، التمكين الاقتصادي للنساء، الكشف المبكر عن سرطان الثدي حيث تزامنت المبادرة مع الحملة العالمية عن الكشف المبكر لسرطان الثدي حيث تم التنسيق مع وزارة الصحة والتي عملت اللقاء الأخير عن أهمية الصحة للنساء والكشف المبكر لسرطان الثدي.

المشاركة والمبادرة بتنظيم أنشطة لحملة 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة مع المؤسسات الشريكة

حملات الضغط لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف: بمناسبة الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة قامت مجموعات متطوعي المركز بتنفيذ أربعة ورش عمل في محافظات طولكرم، قلقيلية، طوباس، الخليل، جميع هذه الورش كانت حول قانون حماية الاسرة من العنف وهو محور الحملة المتفق عليه من قبل منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة من أجل زيادة الضغط على الجهات الرسمية لإقرار هذا القانون وكانت هذه

الورشات لهذا العام بالتعاون والشراكة مع منتدى مناهضة العنف ضد المرأة وشارك فيها (174) سيدة.

1.3 تطوير قدرات الفاعلات والفاعلين والمؤسسات النسوية القاعدية والقطاعات المختصة لحماية ومناصرة قضايا النساء

1.3.1 توسيع نطاق الخدمات القانونية والاجتماعية المقدمة للنساء المعنفات في المناطق المهمشة عبر بناء قدرات المؤسسات القاعدية النسوية

منذ العام 2005 عمل المركز مع المؤسسات القاعدية في المناطق النائية والمهمشة في الضفة الغربية من أجل تطوير قدرتها على الدفاع عن حقوق المرأة الفلسطينية ونشر الوعي حول الخدمات القانونية والاجتماعية المتاحة، إضافة إلى تقديم التدريب وجلسات التوعية للعديد من المؤسسات. ينخرط المركز في شراكة مع ثلاث مؤسسات نسوية قاعدية في الضفة الغربية حيث يشرف على الخدمات القانونية والاجتماعية التي تقدمها هذه المؤسسات للنساء في مجتمعاتهن، وفي الوقت ذاته يقوم المركز ببناء قدراتها لتحسين جودة الخدمات المقدمة.

الإرشاد الاجتماعي والقانوني بالشراكة مع جمعية سيدات أريحا

قامت جمعية سيدات أريحا بتقديم الخدمات القانونية والاجتماعية ل 151 امرأة، منهن 44 امرأة تم تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية لهن بشكل مشترك؛ و4 سيدات تم تقديم الإرشاد الاجتماعي لهن، أما الخدمة القانونية فقد تم تقديمها ل 3 سيدات فقط، كذلك تم تقديم استشارات اجتماعية وقانونية ل 100 امرأة، هذا وترافعت الجمعية أمام المحاكم الشرعية ل 54 قضية في المحكمة تم الحصول على 36 قرار منها لصالح النساء والباقي ما زالت جارية. 41 امرأة تمت مساعدتهن في تنفيذ القرارات. وتمحورت معظم الحالات حول الحرمان من الحقوق من أفراد الأسرة أو من الزوج خصوصا المهر المؤجل، والعنف الجسدي والجنسي، وحضانة الأطفال والمشاكل الأسرية بما في ذلك الطلاق والانفصال والنفقة. وكان التوزيع الجغرافي للحالات التي طلبت الخدمة على النحو التالي: المدن (60) والقرى (43)، ومخيمات اللاجئين (48).

كما عمل طاقم الجمعية سيدات أريحا على تنفيذ 142 زيارة من خلال خدمة العيادات المتنقلة في كل من فصايل والجفتلك، الديوك الفوقا، النويعمة، والعوجا وقدم جلسات متابعة قانونية واجتماعية ل 22 امرأة، وكان هناك اهتمام كبير في عمل العيادة المتنقلة في كل العوجا والجفتلك وكان هنالك طلب من المدارس لعقد لقاءات توعية مع الطلبة وكذلك توجه من بعض النشطاء المحليين.

الخدمات الاجتماعية والقانونية مع جمعية نهضة بنت الريف الخيرية–دورا

قـدمت الجمعيـة الخـدمات القانونيـة والاجتماعيـة ل 248 امـرأة، مـنهن 30 امـرأة تـم تقـديم الخـدمات الاجتماعيـة والقانونيـة لهـن؛ وإرشـاد اجتمـاعي ل56 امـرأة، أمّـا الخدمـة القانونيـة فقـد قـدمتها ل16 امـرأة، كـذلك تـم تقـديم استشـارات اجتماعيـة وقانونيـة ل 146 امـرأة، وترافعـت أمـام المحـاكم الشـرعية فـي 130 قضـية تـم الحصـول علـى 97 قـرار منهـا لصـالح النسـاء والبـاقي مـا زالـت جاريـة. وتمحـورت معظـم الحـالات حـول الحرمـان مـن الحقـوق مـن أفـراد الأسـرة أو مـن الـزوج خصوصـا المهـر المؤجـل، والعنـف الجسـدي والجنسـي، وحضـانة الأطفـال والمشـاكل الأسـرية بمـا فـي ذلـك الطـلاق والانفصـال والنفقـة. وكـان التوزيـع الجغرافـي للحـالات التـي طلبـت الخدمـة علـى النحـو التـالي: المـدن (163) والقـرى (71)، ومخيمـات اللاجئـين (14). هـذا وعقـد طـاقم الجمعيـة (39) جلسـة توعويـة فـي دورا والمنـاطق المجـاورة تركـزت علـى القضـايا المتعلقـة بـالعنف المبنـي علـى النـوع الاجتمـاعي وتعريـف ببرنـامج الخـدمات القانونيـة والاجتماعيـة للجمعيـة، وبعـض القضـايا القانونيـة فـي الأحـوال الشخصـية والعقوبـات. اسـتهدفت هـذه اللقـاءات 650 مشـاركة معظمهـن/م مـن ربـات البيوت.كمـا قـام طـاقم الجمعيـة بتنفيـذ 143 زيـارة مـن خـلال خدمـة العيـادات المتنقلـة فـي السـموع، الظاهريـة، ديـر سـامت، يطـا، السـموع، الكـوم، الفـوار وقـام بتقـديم إرشـاد واستشـارات فرديـة لعـدد 107 امرأة.

جمعيـة سيـدات أريحا تعقـد (26) حلقة توعيـة بالشراكـة مـع المركـز

عقـدت جمعيـة سـيدات أريحـا (26) جلسـة توعويـة فـي محافظـة أريحـا والأغـوار والمنـاطق المجـاورة كمدينـة أريحـا والـديوك الفوقـا، وفصـايل. وتركـزت أهـم محـاور جلسـات التوعيـة علـى القضـايا المتعلقـة بـالعنف ضـد المـرأة، ودور القـانون فـي حمايـة المـرأة وقـوانين الأحـوال الشخصـية والعقوبـات. واسـتهدفت هـذه اللقـاءات 702 مشـاركا ومشـاركة مـنهم 208 ذكـور ومعظمهـم/ن مـن ربـات البيـوت والعمـال وطلبـة المـدارس، وكانـت مـن أهـم النتـائج الرئيسـية رفـع مسـتوى الـوعي بـين النسـاء خـلال هـذه الجلسـات، حيـث أصـبحن أكثـر معرفـة بحقـوقهن، ولاحقـاً لجلسـات التوعيـة فقـد ارتفـع عـدد المسـتفيدات أيضـاً مـن حيـث الاستشـارات، وتحويـل القضايا والتواصل الفعال مع المؤسسات المجتمعية.

بنـاء قـدرات جمعيـة سيـدات أريحا الخيريـة مالياً وإداريـاً

عمـل مركـز المـرأة علـى متابعـة التقـدم فـي تنفيـذ خطـة العمـل وتحسـين جـودة العمـل مـع جمعيـة سـيدات أريحـا وتحضـيرهم لانـدماج فـي نشـاطات مركـزة وتوسـيع أطـر العمـل، كـذلك المسـاهمة فـي متابعـة وتطـوير النظـام المحاسـبي وادمـاج موازنـات المشـروع والتعـرف علـى المتطلبـات الماليـة، تـم عقـد 9 اجتماعـات متابعـة برامجيـة مـع 9 مشـاركات مـن طـاقم وإدارة الجمعيـة. كـذلك تـم عقـد اجتمـاع متابعـة لمراجعـة جميـع الملفـات وتقـديم التغذيـة الراجعـة ومتابعـة التقـدم علـى الخطـة والنشـاطات البرامجيـة والاشـراف البرامجـي والمـالي علـى متطلبـات عمـل المشـروع. أمـا فـي مجـال تجنيـد الأمـوال عقـد المركـز تـدريب متخصـص ل 10 مـن الهيئـة الإداريـة وطـاقم العمـل فـي الجمعيـة حـول تجنيـد الأمـوال وكتابـة مقترحـات المشـاريع بواقـع 25 سـاعة تدريبيـة سـاهمت فـي

تعـريفهن بـإجراءات تجنيـد الأمـوال وكتابـة مقترحـات المشـاريع، وتعـريفهن بـأكثر جهـات ممولـة ومانحـة فـي الضـفة الغربيـة وقطـاع غـزة، هيكليـة إدارة المسـاعدات فـي الاراضـي الفلسـطينية المحتلـة، أساسـيات تجنيـد المصـادر والأمـوال، المبـادئ الاساسـية فـي تجنيـد الأمـوال، العلاقـات مـع المـانحين كعلاقـة تنشـأ مـع الـزمن، و تحتـاج لبنـاء الثقـة والاختبـار ثـم الشـراكة، وتخضـع لمبـادئ المسـائلة والنزاهـة والشـفافية، ثـم مراحـل العلاقـة مـع المـانحين، وقـد سـاهم التـدريب فـي تطـوير مـواد مكتوبـة حـول الجمعيـة وتطـوير مقتـرح مشـروع، ومساعدتهن على تطوير مشروعين وتقديمهم لمانحين.

بنـاء قـدرات جمعيـة نهضة بنت الريف الخيرية في مجال التوثيـق والتخطيط وتطوير جودة الخدمـات

فـي هـذا المجـال عقـدت جلسـات تـدريب لطـاقم الجمعيـة حـول آليـات التوثيـق للحـالات واسـتخدام النمـاذج والسـجل لضـمان المتابعـة الجيـدة، وتوحيـد مفهـوم التوثيـق والتسـجيل للحالـة والفـرق بـين تسـجيل الملـف وتسـجيل الاستشـارة كمـا وتـم التأكيـد علـى مطابقـة التقريـر الشـهري والتراكمـي مـع عـدد الملفـات الموجـودة بالمكتـب. ومـن أجـل المتابعـة الحثيثـة لتطـوير جـودة الخـدمات التـي تقـدمها الجمعيـة تـم عقـد 8 اجتماعـات مـع 12 مـن الطـاقم العامـل وأعضـاء الهيئـة الاداريـة، ركـزت علـى المتابعـة المسـتمرة لمتطلبـات العمـل وتعريـف الطاقم على طبيعة عمل المؤسسات القاعدية الأخرى، وكيفية التحضير للنشاطات.

كمـا عمـل المركـز علـى مراجعـة كافـة الوثـائق الخاصـة بـالإجراءات الماليـة والاداريـة لجمعيـة نهضـة بنـت الريـف وعقـد عـدة اجتماعـات حلقـات نقـاش مـع الهيئـة الاداريـة وطـاقم العمـل فـي الجمعيـة لبنـاء مجموعـة تـدخلات اداريـة وماليـة تناسـب حجـم وطبيعـة عمـل الجمعيـة. وقـدم المركـز مجموعـة مـن الاقتراحـات لتطـوير النمـاذج والاجـراءات الاداريـة والماليـة بمـا يتناسـب مـع الممارسـات الاداريـة والماليـة الفضـلى وجـرى اقرارهـا مـن مجلـس إدارة الجمعيـة. هـذا وعمـل المركـز علـى تطـوير خطـة اسـتراتيجية للجمعيـة لثلاثـة سـنوات، حيـث جـرى تنظـيم تـدريب متخصـص حـول التخطـيط الاسـتراتيجي بمشـاركة 15 مـن طـاقم العمـل والهيئـة الإداريـة فـي جمعيـة نهضـة بنـت الريـف بهـدف تمكـين طـواقم العمـل وعضـوات الهيئـات الإداريـة فـي مجـال التخطـيط الاسـتراتيجي وصولاً إلى إعداد خطة استراتيجية للسنوات الثلاث القادمة.

توقيـع مذكـرة التفاهـم والشراكـة مـع جمعيـة نهضـة بنت الريف–دورا في محافظـة الخليـل

تـم اختيـار هـذه الجمعيـة كونهـا تغطـي منـاطق دورا بتجمـع (45) قريـة، ووجـود ثقـة عاليـة مـن المجتمـع المحلـي بالجمعيـة والخـدمات التـي تقـدمها، حيـث تقـدم الجمعيـة خـدمات طبيـة مـن خـلال عيـادة ومختبـر طـوال اليـوم وروضـة، ولـدى الجمعيـة مركـز مجتمعـي تـابع لوكالـة الغـوث، كمـا تقـدّم أيضـاً خـدمات إغاثيـة تتعلـق بالطرود الغذائية.

كمـا قـام المركـز بالشـراكة مـع الجمعيـة بتعيـين كـادر متخصـص فـي هـذا البرنـامج وتأهيلـه لتقـديم خـدمات قانونيـة واجتماعيـة نوعيـة للنسـاء المعنفـات. وعمـل المركـز علـى تقـديم الـدعم والاشـراف الـلازم لهـذا الطـاقم المكـون مـن 6 محاميـات وأخصـائيات اجتماعيـات وإداريـات، حيـث تـم عقـد 23 لقـاء إشـراف جمعـي وإشـراف

قانوني وإشراف تنظيمي بواقع 69 ساعة إشرافية، ارتكزت على تطوير فهم المشاركات للذات المهنية، وحدود وأخلاقيات العمل مع النساء ضحايا العنف، كذلك توفير مساحة آمنة للطاقم المهني للتعبير عن مخاوفهن والتحديات التي يشعرن بها في بداية العمل، وتم خلال الاشراف أيضا تطوير قدراتهن في التوثيق المهني وبناء استمارة للتوثيق، ونقاش حالات وتقديم مشورة مهنية حول التدخل والتحويل للحالات.

كما قام المركز بتنظيم مرافقة للكادر العامل خلال الأنشطة الميدانية لتعزيز بناء قدراتهن خلال العمل المجتمعي، حيث تمت مرافقة الطاقم الى كل من منطقة بيت مرسم ومنطقة أبو الغزلان قضاء دورا وعقد لقائين للتوعية حول: "الطلاق من الناحية القانونية والاجتماعية" و "الأحوال الشخصية". ساهمت جلسات المرافقة للطاقم في توفير الملاحظات حول أدائه وقدرته على تنظيم وإدارة اللقاءات وتنسيق الأدوار خلالها بين الفريق، واختبار مدى معرفته وخبرته الاجتماعية والقانونية. لاحقاً تم عقد جلسات تقييم مع الفريق لمناقشة الملاحظات وسبل التطوير الدائم لخبرات ومهارات الفريق وتحسين أدائه.

استمرار الشراكة والتعاون مع جمعية سيدات أريحا

عمل المركز على تقديم الدعم والاشراف اللازم لطاقم الخدمات من محاميات وأخصائيات اجتماعيات في المؤسسات القاعدية الشريكة، وكان هناك جهد مكثف في إعادة نقاش بعض القضايا المهنية واعادة تفعيل آليات العمل في قضايا العنف وتم تزويدهن بالعديد من الاستشارات الفردية والجماعية. تميز الاشراف خلال العام بتنوع أشكاله فقد تم تقديم اشراف جماعي لجميع طاقم الخدمة من أخصائيات اجتماعيات ومحاميات في المؤسسات القاعدية، واشراف متخصص للمحاميات تم خلاله نقاش اجراءات المحاكم ومتابعة القضايا القانونية.

خلال هذه الفترة تم تقديم 20 جلسة اشراف بواقع 60 ساعة إشرافية، منها 9 جلسات اشراف فريق و5 جلسات اجتماعي، و6 جلسات اشراف قانوني شاركت به 7 من طاقم العمل، تم خلالها نقاش وتحليل قضايا اجتماعية وقانونية واجراءات محاكم، وبناء خطط تدخل مع النساء المتوجهات لطلب الخدمات ومساعدة الطاقم العامل على تقييم مستوى الخطورة في بعض القضايا التي كانت بحاجة لحماية عاجلة. وساهمت هذه التدخلات من خلال الاشراف والتدريب على تمكين الطاقم العامل في جمعية سيدات أريحا من تقديم خدمات ارشاد قانوني واجتماعي وتوعية للنساء في المناطق المهمشة.

دراسة نوعية حول: العنف والخدمات المقدمة للنساء المعنفات في محافظة الخليل

جاءت هذه الدارسة بهدف الاطلاع على وضع هذه المنطقة، واستشراف واقع العنف ضد النِّساء والفتيات، والسِّياق الاجتماعي والاقتصادي القائم فيه. كما هدفت أيضاً إلى تكوين صورة أوضح عن المؤسسات التي تعمل في مجال مكافحة العنف ضد النساء والخدمات التي تقدمها، والتحديات والصعوبات التي تواجهها من أجل الوصول إلى أفضل الاقتراحات والتصورات التي تمكّن المؤسَّسة القاعدية النِّسوية، والمؤسَّسات

النسوية والحقوقية عموماً من تطوير آليات تدخّلها، وزيادة فعاليتها في محاربة هذا العنف. يمكن تحميل الدراسة كاملة من خلال الموقع الالكتروني للمركز على الرابط:

http://www.wclac.org/Library/177/

الغاية الثانية: تعزيز حقوق النساء في الوصول إلى العدالة وإلغاء السياسات التمييزية ضدهن

2.1 المساهمة في تطوير سياسات وإجراءات لمكافحة التمييز ضد النساء

2.1.1 تعديل القوانين والسياسات لملائمتها مع اتفاقية سيداو

مراقبة ومتابعة الجدل حول قانون حماية الأسرة من العنف

تابعت وحدة المناصرة كل التطورات الخاصة بموضوع قانون حماية الاسرة من العنف. حيث فوجئنا في مركز المرأة ومؤسسات المجتمع المدني بتقديم الحكومة لمسودة قانون تختلف عن المسودة التي تم تقديمها من قبل اللجنة الوطنية التي عملت على المسودة خلال الفترة السابقة بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني. واصل المركز التأكيد على أهمية مشاركة المجتمع المدني وبالأخص المؤسسات الحقوقية والنسوية التي كانت السباقة خلال السنوات الماضية في اعداد مسودة القانون وتقديمها الى الوزارات المعنية، وضرورة اجراء الحوار المجتمعي وإعادة طرح ومناقشة مواد القانون من جديد حيث سجل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عدد من الملاحظات على مشروع القانون المقدم، حيث اكد المركز على انه ومن اجل الوصول إلى الأهداف المنشودة لأسرة خالية من العنف لابد من العمل على تبني الاطار النموذجي للتشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة التي اكدت عليها منظمة الأمم المتحدة بالنظر الى موضوع الحماية من منظور "وقائي حمائي وعلاجي" يعالج قضايا العنف الأسري من خلال التدخل والعمل على عدم وقوعها، وليس العمل فقط على علاجها من خلال التدخل بعد وقوع العنف، مما يؤدي إلى انتزاع مفهوم و مضمون الحماية من نطاق تطبيقها والهدف المرجو من تحقيقها، خاصة وان القوانين السارية في فلسطين تركز على موضوع العقاب والجزاء على الفعل المرتكب وتكون في معظم الأحيان بعد وقوع العنف.

كما رأى المركز أهمية التركيز على مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى على تحقيق وتوفير الجانب الوقائي والحمائي، ومعالجة العنف معالجة فعالة بعد وقوعه والذي توكد عليه المرجعيات والممارسات الدولية من ابرزها اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي مكافحتها 2011 وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة والتوصيات الصادرة عن المقررة الخاصة المعنية بمسالة العنف ضد المرأة واسبابه ونتائجه، أيضا المرجعيات المحلية الفلسطينية ومن ابرزها وثيقة اعلان الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني ووثيقة حقوق المرأة والخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-

2019 والتي اكدت ضمن أهدافها الاستراتيجية على ضرورة إقرار قانون فلسطيني لمناهضة العنف الاسري. لا يزال المركز يتابع حتى الآن المناقشات حول الموضوع جارية بين المؤسسات المختلفة الرسمية والمجتمعية للوصول الى الصيغة المناسبة لمشروع القانون.

متابعة حثيثة لتطورات قانون الأحوال الشخصية

في إطار السعي لتنظيم وتوحيد الجهود فيما يتعلق بإنجاز قانون أحوال شخصية فلسطينية موحد، والسعي لتأسيس ائتلاف من المؤسسات الشريكة المعنية بادر المركز الى عقد اجتماعين لصالح ائتلاف الأحوال الشخصية الذي يسعى المركز الى تأسيسه. جرت مناقشة اهم الفعاليات المتوقع تنظيمها، وكذلك التوافق على اعداد ورقة مرجعية حول هوية وشكل الائتلاف والاهداف العامة له، ورؤيته ورسالته، وآليات عمله واللجان التي ستنبثق عنه الائتلاف كاللجنة الإعلامية ولجنة المناصرة واللجنة القانونية، وخاصة في مجالات الاعلام، القانون، المناصرة. وتم الاتفاق على ان يتم عقد مؤتمر عام لطرح هذه القضايا. وتم في هذا الإطار أيضا اعداد مذكرة قانونية باسم ائتلاف الأحوال الشخصية ومجلس حقوق الانسان وشبكة المنظمات الاهلية حول المبررات القانونية والاجتماعية والصحية لتعديل سن الزواج وتم تبني هذه الورقة من قبل جميع الأطراف ورفعها الى لجنة موائمة التشريعات العادلة بالحكومة الفلسطينية.

إجراء حالات تقاضي الإستراتيجي والسوابق القضائية لتقديم أدوات قانونية جديدة لتغيير وتعديل القوانين الحالية المتعلقة بالمرأة

يعتبر هذا العمل نشاطاً حديثاً لأنشطة المركز، حيث يعمل المركز حالياً على تطوير عمله فيما يتعلق بالتقاضي الاستراتيجي خاصة أن عمل المركز في تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية للنساء وفي توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والمناصرة سيشكل قاعدة صلبة لبناء قضايا التقاضي. يتوقع مركز المرأة إجراء التقاضي الاستراتيجي فيما يتعلق بالحقوق الزوجية، حيث سيتم اتخاذ قضية واحدة في إطار مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي بشأن الحقوق الزوجية للتقاضي الاستراتيجي للتأثير على عملية صنع السياسات والمناصرة من أجل سن قانون الزواج. سيتم تنفيذ هذه العملية إلى جانب حملة مناصرة واسعة النطاق لرفع مستوى الوعي العام والتأثير على عملية صنع القرار.

مراجعة السياسات والإجراءات التي تنتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء

يركز المركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في فلسطين من خلال المناصرة من أجل قوانين أفضل قائمة على المساواة والعدالة. في عام 2019، قام المركز بإعداد ورقة سياسات حول أوجه القصور في القوانين الناظمة لقانون قطاع الأمن وخاصة الأعمال التمييزية ضد المرأة وتلك التي قد تمنع المرأة من التقدم لاشغال المناصب العليا. وأعقب ورقة السياسات مائدة مستديرة حضرها 23 مشاركاً يمثلون أعضاء من قطاع الأمن ومؤسسات المجتمع المدني لمناقشة الورقة وتطوير فهم أفضل فيما يتعلق بالوضع الراهن وتقديم بعض التوصيات لتطوير تقريرنا الشامل. وقد سبق المائدة المستديرة

مجموعة بؤرية (11 امرأة ورجل) يمثلون عدة قطاعات أمنية مثل الأمن الوطني وأجهزة الأمن الوقائي لفهم أفضل وتوضيح أوجه القصور في السياسات واللوائح والمعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار في قطاع الأمن.

ورشة تدريب لنشطاء وممثلي/ات المجتمع المدني

جاءت الورشة بالشراكة مع مؤسسة كير الدولية واستمرت لمدة (6) أيام بواقع (30) ساعة، شارك فيها (15) من ناشطات/ناشطي وممثلات/ وممثلي المجتمع المدني في مدينة أريحا، وتمحورت حول عدة محاور في مقدمتها إطلالة حول مفهوم النوع الاجتماعي، المرأة الفلسطينية في القوانين والتشريعات المطبقة في فلسطين، الضغط والمناصرة، الرصد والتوثيق في الدفاع عن حقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" والالتزامات المترتبة على دولة فلسطين نتيجة لانضمامها إلى الاتفاقية الدولية. اعتمدت ورشة العمل على الإشراك الفعلي للمتدربين/ات الفعال في التدريب من خلال مجموعات العمل التي ناقشت حالات دراسية تغطي جوانب عديدة من مجالات انتهاكات حقوق النساء في فلسطين كالحق في الصحة، العمل، القوالب النمطية والممارسات الضارة، الأحوال الشخصية، الحق في التنقل. ثم المناقشة العامة للحقوق التي جرى انتهاكها في المجموعات المختلفة وتحديد المسؤولية عن هذه الانتهاكات، وجرى ربط كل ذلك بالملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين التي قدمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

المركز يعقد (8) ورش عمل لعرض ومناقشة دراسة الأموال المشتركة للزوجين

في إطار التوعية والتثقيف والمناصرة لتغيير التوجهات المجتمعية تجاه قضايا وحقوق النساء، ومن أجل حشد التأييد والمناصرة لهذه القضايا في مختلف المجالات، خاصة الاقتصادية منها فقد عقدت وحدة المناصرة (8) ورش عمل من أجل عرض ومناقشة دراسة الأموال المشتركة للزوجين بعد الزواج. حيث عقدت خمسة من ورش العمل هذه في كل من محافظات: الخليل، رام الله، أريحا، بيرزيت ونابلس خلال شهري شباط وآذار حضرها عشرات الطلبة والناشطات والقيادات النسوية وممثلي وممثلات المؤسسات والمراكز الحقوقية والمجتمعية والنسوية في هذه المحافظات. وخلال شهري حزيران وتموز جرى تنظيم ثلاث ورش عمل أخرى في مدينة دورا في محافظة الخليل وأخرى في مدينة طولكرم، وثالثة متخصصة مع الإعلاميين ونشطاء من المجتمع المحلي. وهدفت الورش الثلاث إلى عرض الدراسة وفتح نقاش مجتمعي حول القضايا التي تناولتها خاصة أن موضوع الأموال المشتركة للزوجين بعد الزواج هي قضية مجتمعية هامة، لا يتم عادة تناولها ومتابعة تفاصيلها إلا في حالة بروز خلافات زوجية.

أشارت الدراسة أنه لا يوجد نص قانوني واضح في القوانين الفلسطينية يتناول قضية الأموال المشتركة، كما أنه لا يوجد نصوص شرعية تنظّم ملكية هذه الأموال وبالتالي فإنه عادةً ما يُترك أمر وضع حلول لمثل هذه المشكلات والمنازعات الناشئة عند بروز خلافات زوجية إلى القضاء العشائري للبت فيها، وهو

ما يؤدي في معظم الأحيان إلى فقدان النساء للكثير من حقوقهن في ملكية هذه الأموال التي تشكّلت للزوجين خلال العلاقة الزوجية، وهو ما يفقد النساء غالباً الكثير أو مصدر دخلهم واستقلالهن الاقتصادي، ويجعلهن عرضة للكثير من الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وغيرها.

خرجت ورش العمل بالعديد من التوصيات كان في مقدمتها أهمية توسيع نطاق التوعية والتثقيف بقضية الأموال المشتركة وسُبل تنظيمها، والتأكيد على أهمية ما ورد في الدراسة من توصيات مثل ضرورة العمل على سن قانون لتنظيم ملكية الأموال المشتركة بين الزوجين، وتعديل بعض المواد في القوانين السارية وخاصة قانون الأحوال الشخصية، إضافة إلى بعض التدابير التي يمكنها أن تساهم في حفظ حقوق النساء.

دراسة حقوق الزوجة في الملكية المشتركة بعد الزواج في فلسطين

هدفت الدراسة إلى تقييم الواقع المُعاش لتمتع، أو حرمان، المرأة/ الزوجة من حقوقها في الملكية والثروة المشتركة التي تتكون بعد الزواج، ومعاينة العوامل التي تلعب الدور الأهم في هذا الواقع، وذلك من خلال مجموعة إجراءات بحثية متنوعة. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي وضع تصور أولي للإطار العام القانوني والاجتماعي الذي يتحدد في سياقه التطور الاجتماعي لمكانة المرأة ومساواتها بالرجل في مختلف الميادين. يمكن تحميل الدراسة كاملة من خلال الموقع الالكتروني للمركز على الرابط: http://www.wclac.org/Library/174/

دورة تدريب حول المساواة على أساس النوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية لقطاع الأمن

بالشراكة مع مؤسسة كير الدولية تم خلال شهر تشرين ثاني تنظيم ورشة تدريب لمدة ثلاث أيام لقوى الأمن حول المساواة في النوع الاجتماعي واتفاقية "سيداو". عُقد التدريب بالتنسيق مع قسم التدريب في وزارة الداخلية الفلسطينية على مدار ثلاثة أيام في مدينة رام الله حيث شارك فيه (27) متدرباً من قوى الأمن: الشرطة، الدفاع المدني، النيابة العسكرية، المخابرات العامة والاستخبارات ووحدة النوع الاجتماعي في وزارة الداخلية. شارك في التدريب خلال الأيام الثلاثة المدربين نبيل دويكات وروان عبيد. ولقي التدريب اهتمام وتفاعل من المشاركين من خلال الحضور والتفاعل النشط طوال الأيام الثلاثة، وكذلك اهتمام الوزارة التي أشارت إلى تفاعل المشاركين خلال التدريب، وتميزه عن طبيعة التدريبات التي تنفذها المؤسسات المختلفة من ناحية المنهجية المتبعة التي ساهمت في الإقبال على التدريب وتحفيز المشاركين على الالتزام والتفاعل النشط فيه. وقد جرى في نهاية التدريب تنظيم احتفال تخريجي للمشاركين وتوزيع الشهادات عليهم بحضور وكيل وزارة الداخلية الذي ألقى كلمة عبّر فيها عن تقديره لهذا التدريب لما لمسه من اهتمام المشاركين فيه، وقدّم الشكر للمركز على الجهد المبذول مشيداً بالتعاون المتواصل بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في استمرار العمل والتكامل من أجل تعزيز بناء مؤسسات

دولـة فلسـطين، كمـا شـارك فـي الحفـل أيضـاً مسـؤول تنميـة القـوى البشـرية فـي وزارة الداخليـة ووحـدة النـوع الاجتماعي وطاقم واسع من الوزارة والعاملين فيها. كما قام المتدربون أيضاً بتوزيع درع تكرمي للمدربين.

2.1.2 تسـليط الضـوء علـى القـوانين والسياسـات والممارسـات المعمـول بهـا فـي التعامـل مـع الجـرائم المرتكبـة بحق النساء (قتل النساء، والاعتداءات الجنسية داخل العائلة)

رصـد وتوثيـق جرائم قتـل النسـاء والاعتـداءات الجنسيـة

واصـل المركـز رصـد وتوثيـق حـالات قتـل النسـاء مـن خـلال الباحثـات الميـدانيات فـي الاراضـي الفلسـطينية، حيـث قـام المركـز برصـد وتوثيـق 24 حالـة قتـل (18 منهـا فـي الضـفة الغربيـة و6 حـالات فـي قطـاع غـزة). وفـق مـنهج وآليـة الرصـد والتوثيـق التـي يعتمـدها المركـز والتـي ترتكـز علـى تحديـد واسـع لمفهـوم "القتـل "حيـث شـمل هـذا التوثيـق كـل الحـالات التـي تـم تصـنيفها تحـت عنـاوين: الانتحـار والوفـاة لأسـباب غامضـة. سـوف تكـون الحـالات التـي جـرى توثيقهـا خـلال العـام 2019 جـزء مـن التقريـر التحليلـي الـذي مـن المتوقـع اعـداده مطلع العام 2021 ويتناول بالتحليل حالات الرصد والتوثيق لعامي 19-2020.

دراسة التمييـز والعنـف ضـد النسـاء... تربـة القتـل الخصبـة

نقدّم في هذا التقرير تحليلاً معمقا لظروف وأسـباب وملابسـات قتل (76) امرأة وفتاة على مدار الأعوام الثلاث (2016-2018) في كل من الضـفة الغربية وقطاع غزة. وهي تتضـمن حالات القتل المباشـر والوفاة في ظروف غامضـة، والانتحار (أو الاسـتنحار أو الاجبار على الانتحار). لقد واجه مركز المرأة ولازال، الكثير من الصـعوبات والمعيقات في جمع المعلومات والحقائق الموثقة حول كل حالة قتل. يمكن تحميل الدراسـة كاملة من خلال الموقع الالكتروني للمركز على الرابط: http://www.wclac.org/Library/179/

دراسـة حـول: التزامـات دولـة فلسطين بحمايـة حـق المـرأة في الحيـاة

اعتمـدت هـذه الدراسـة علـى المـنهج الوصـفي التحليلـي مـن خـلال المقاربـة الحقوقيـة القائمـة علـى تحليـل الحالـة التشـريعية القائمـة فـي دولـة فلسـطين، بحيـث تسـلّط الضـوء علـى أبـرز الالتزامـات الملقـاة علـى عـاتق دولـة فلسـطين علـى المسـتويين التشـريعي والقضـائي بغيـة حمايـة حـق المـرأة فـي الحيـاة، تلـك التـي تتعـرض للقتـل والعنـف فـي سـياقات تحمـل قصـورا تشـريعيا فـي تـوفير الحمايـة القضـائية لهـا، فيمـا عـرف بـدفاع الشـرف الـذي جعـل التنمـيط سـائداً فـي التعامـل مـع قضـايا قتـل النسـاء، وهـو مـا يشـكل فـي جـوهره هـدرا لحـق المـرأة فـي الحيـاة، ويكّـرس العنـف القـائم علـى أسـاس جنسـاني يخـالف أبسـط قـيم ومعـايير حقـوق الإنسـان لا سـيما حقـه فـي الحيـاة. يمكـن تحميـل الدراسـة كاملـة مـن خـلال الموقـع الالكترونـي للمركـز علـى الـرابط: http://www.wclac.org/Library/175/

دراسـة تحليليـة قانونيـة

على القرارات الصـــــادرة بالقضيـــة الجنائيـــــة رقم 2014/108 الصـــــادرة عن محكمـــة بدايـــــة نابلس بصفتها محكمة الجنايات وقرارات الطعن الصـــادرة فيها استئنافـــاً ونقضـــاً. د. سمير الجراح –الأردن – عمان

2.2 حشد التأييد ومناصرة حقوق النساء على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي

2.2.1 الانخراط في الشبكات والائتلافات الفاعلة التي تدعم حقوق المرأة

يعمل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ضمن الشبكات والائتلافات للتأثير على صناع القرار على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لإحداث التغييرات القانونية والسياسية الأساسية لصالح المرأة في فلسطين. وتشمل الائتلافات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وممثلين/ات عن الهيئات الحكومية وأعضاء الأحزاب السياسية، وغيرهم من صناع القرار. إنّ إدماج ممثلين/ات من مجموعات المتطوعين/ات في التحالفات يساعد على ضمان أن أصوات المجتمع تتضخم ويتم سماعها من قبل صناع القرار، المشاركة في هذه التحالفات يعطي المتطوعين/ات الفرصة لاكتساب مهارات مناصرة قيمة. إن المركز عضو فعال في العديد من الائتلافات والشبكات المحلية والدولية مثل: 1. اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، 2. منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، 3. شبكة سلمى، 4. شبكة عائشة، 5. الشبكة العربية لرصد وتغيير صورة المرأة في الإعلام، 6. تحالف مساواة دون تحفظ، 7. لجنة حقوق الانسان ومجموعة النوع الاجتماعي في الشبكة الأورومتوسطية، 8. اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة واللجان المنبثقة عنها، 9. الشبكة العربية للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة (شبكة أنهر)، 10. اللجنة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325، 11. الائتلاف الحقوقي الإعلامي لضمان تنفيذ قرارات المحاكم، 12. ائتلاف النساء ذوات الإعاقة، 13. الإئتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "عدالة "، 14. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، شارك المركز في برنامج تدريبي حول الإحصاءات الجندرية يهدف إلى زيادة المعرفة بكيفية تجميع الإحصاءات الجندرية وتحليلها ونشرها وجمعها بطريقة سهلة الاستخدام.

الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان: بصفته عضواً نشطاً في الشبكة شارك المركز في الاجتماع الدوري للشبكة في نيسان والذي تم خلاله تبادل آخر التحديثات والمستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان بين الأعضاء مع التركيز بشكل خاص على قوانين الحماية الجنائية المعتمدة في كل دولة، وتطبيق مجلس أوروبا لمكافحة العنف الأسري "اتفاقية اسطنبول"، من حيث رفع مستوى الوعي حول أهميته ومدى ملاءمة القوانين والتشريعات المحلية لكل دولة مع الاتفاقية. وعلاوةً على ذلك، تم التركيز أيضاً على تقييم الخطة الاستراتيجية السابقة للفريق العامل المعني بالنوع الاجتماعي ومجموعة النوع الاجتماعي في الشبكة. كذلك كان المركز جزءً من اجتماعات مناقشة الخطة الاستراتيجية لمجموعة النوع الاجتماعي والخطة الاستراتيجية المستقبلية للشبكة.

اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325: استمر المركز في كونه عضوًا فعالًا في اللجنة والتي تم تشكيلها بناءً على قرار مجلس الوزراء المسؤولة عن متابعة خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325.

الائتلاف الوطني لقرار مجلس الأمن 1325: المركز عضو فعّال في هذا الائتلاف الذي يتألف من ممثلين/ات عن مؤسسات المجتمع المدني ويهدف إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ خطة العمل الوطنية. في كانون الثاني، شارك المركز في مراجعة وتطوير خطة استراتيجية متخصصة للائتلاف الوطني للمرأة بشأن قرار مجلس الأمن 1325 لمواءمته مع التحديات السياسية الحالية.

الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فلسطين "سيداو": شارك المركز في اجتماع الائتلاف حيث هدف الاجتماع إلى مناقشة خطة عمل الائتلاف بشأن سيداو وتنفيذ الاتفاقية خاصة بعد النظر في تقرير الظل المقدم من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والخطوات التالية بشأن تطوير تقرير الظل القادم خاصة أنّ السلطة الفلسطينية ستقدم تقريرها في 10 تموز.

ائتلاف الحد الأدنى للأجور: يلعب المركز دوراً نشطاً في اللجنة المعنية بالحد الأدنى للأجور لضمان الحصول على أجر عادل ومتساوي للنساء، تلعب هذه اللجنة دوراً هاماً في التأثير على سياسات العمل والتأثير على وزارة العمل لتعديل سياسات التوظيف وفقاً للاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فلسطين. عقد الاجتماع هذا العام لتطوير عمل اللجنة وزيادة الضغط على الحكومة لتطبيق واعتماد قوانين أكثر عدالة، وقام المركز خلاله بتسليط الضوء على الانتهاكات ضد المرأة في أماكن العمل بالإضافة إلى معدل البطالة ونقص فرص العمل للنساء.

لجنة حقوق الإنسان ومجموعة النوع الاجتماعي في الشبكة الأورومتوسطية: قام المركز بإعداد ورقة حقائق مقدمة الى الشبكة الاورومتوسطية بعنوان "وضعية المرأة الفلسطينية والية الحماية" وذلك ضمن نشاطات الثامن من آذار لهذا العام. هدفت الورقة الى عرض لمحة موجزة حول وضعية المرأة الفلسطينية وعرض جملة من الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية والتي تنبع من مصدرين رئيسيين وهما عنف الاحتلال الإسرائيلي بداية والعنف المجتمعي الداخلي في المجتمع الفلسطيني نشرت الورقة على الصفحة الرسمية للمركز.

علاوةً على ذلك، ينشط المركز في مجموعة الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقيادة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث تعقد الاجتماعات مرة كل شهر في مكتب المفوضية في رام الله. وأخيرًا، فإن المركز عضو في اللجنة المشكلة من قبل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وهدفها الرئيسي هو الاجتماع مرة كل شهر لمناقشة قضايا حقوق الإنسان ذات

الصلة بعمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية على أرض الواقع، وبشكل رئيسي لمناقشة المواضيع المثيرة للاهتمام المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني. تتشكل اللجنة من العديد من مؤسسات المجتمع المني الفلسطينية مثل الحق والضمير ومركز القدس وحريات ومساواة.

2.4 تحسين مكانة ودور المرأة في الإعلام ومكافحة الاتجاهات السلبية والتمييز ضد النساء

2.4.1 متابعة ورصد وتحليل وتغطية صورة المرأة في الإعلام من منظور النوع الاجتماعي

في آذار 2019، ساهم المركز في إصدار مجلة This Week in Palestine، من خلال كتابة مقالة عن الاستقلال الاقتصادي ومقالة أخرى في أيار حول أهمية المناصرة من منظور نسوي.

تطوير وتفعيل الموقع الالكتروني للمركز باللغتين العربية والإنجليزية

تمكّن المركز من تحديث موقعه الإلكتروني وصفحاته على الفيس بوك. فيما يتعلق بصفحته الالكترونية فقد قام المركز بعدة تحديثات وإضافات تضمنت أنشطة المركز في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية إضافة إلى متابعة أنشطة المناصرة المتعلقة بتغطية إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات، والعديد من المقابلات التلفزيونية مع المديرة العامة والموظفين/ات، ومقالات لموظفي/ات المركز والعديد من الأخبار والقوانين المتعلقة بقضايا المرأة. أما بخصوص صفحته على الفيسبوك، فقد ركزت بشكل أساسي على استفسارات المستفيدين/ات المتعلقة بنوع الخدمات التي يقدمها المركز وكيفية الوصول لها.

2.5 تمكين شبكات الشابات والشباب من الدفاع ومناصرة حقوق المرأة

2.5.1 توسيع شبكة المتطوعين/ات لمناصرة وتعميم حقوق المرأة في مجتمعاتهم المحلية

يدرك المركز أهمية إشراك وتجنيد الشباب كمتطوعين ومدافعين عن حقوق المرأة. يعتقد المركز أنّ العمل مع المتطوعين/ات هو وسيلة فعّالة لتغيير السلوك والمواقف السلبية تجاه المرأة من خلال بناء شبكة من المتطوعين للحد من وإدانة الممارسات السلبية في مجتمعاتهم المحلية. ويتم اختيار المتطوعين/ات من المناطق النائية، الذين أصبحوا الآن من خلال التدريب والدعم الذي يتلقونه من المركز قادرين على إحداث تأثير كبير في هذه المجتمعات. لهذا السبب، واصل المركز دعم أنشطة لأربع مجموعات للمتطوعين في المجتمعات النائية في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

في إطار استمرار عمل المركز لتنظيم وتطوير أنشطة مجموعات المتطوعين/ات فقد تم خلال العام متابعة عقد الاجتماعات التنظيمية والإدارية للمجموعات الأربعة في محافظة طوباس وطولكرم والخليل وقلقيلية،

وهي مجموعات جرى تشكيلها خلال السنوات الماضية والتي تحتوي ما يقارب (80) متطوع/ة. وخلال الاجتماعات للمجموعات الأربعة جرى مناقشة وإقرار خطط العمل والفعاليات المتوقع قيام المجموعات بتنظيمها، كما جرى مناقشة خطط تطوير وزيادة كفاءة أعضاء المجموعات ورفع قدراتهم ومهاراتهم على تنظيم وقيادة الفعاليات المجتمعية المناصرة لقضايا المرأة في مجتمعاتهم المحلية. أمّا أهم أنشطة بناء القدرات الذاتية للمجموعات الطوعية الشبابية:

- دورة تدريبية ل (22) متطوع/ة لمدة أربعة أيام بواقع (24) ساعة تدريبية حول القرار (1325).
- دورة تدريبية في المناصرة والتأثير مع التركيز على قضايا النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام لرفع قدرات وتمكين المشاركين والمشاركات في هذه الدورة والتي عقدت على مدار أربعة أيام بواقع (24) ساعة تدريبية شارك بالتدريب (23) متطوع/ة.
- ورشة عمل للمجموعات الطوعية الأربعة شارك بها 30 متطوع/ة لتبادل الخبرات بما بينهم حيث شارك المتطوعون/ات بتجاربهم ونشاطاتهم في المجموعات الأربعة، من خلال عرض تقارير عن إنجازاتهم خلال عام 2019 من اجتماعات دورية والدورات التي شاركوا بها خلال العام وأثر هذه الدورات عليهم اضافة للنشاطات التي تم تنفيذها من قبلهم على مدار العام وأثر نشاط نقل الخبرة والتجربة من قيادة نسوية محلية عليهم.
- وبهدف نقل تجربة القيادات النسوية في العمل النسوي إلى الأجيال الشابة عقدت 4 ورش عمل مع قيادات نسوية من محافظات الخليل، طولكرم، قلقيلية، طوباس وهنّ ناشطات نسويات وحقوقيات وناشطات سياسيات، وأعضاء هيئة عامة للعديد من المؤسسات والجمعيات على مستوى المحافظة، شارك بالورشات الأربع مجموعة متطوعي ومتطوعات مركز المرأة (65) متطوع/ة (50) متطوعة و(15) متطوع، كانت اللقاءات غنية بالخبرات والتجارب ساهمت في تعرفهم على النشاط النسوي وتاريخ الحركة النسوية في فلسطين.

2.6 توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء الفلسطينيات وتطويروسائل وأدوات ناجعة لعرضها

2.6.1 تسليط الضوء على تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على النساء الفلسطينيات

توثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات في مختلف مناطق الضفة، القدس الشرقية وقطاع غزة

قام المركز بتوثيق 120 شهادة حية لنساء وفتيات فلسطينيات عانين من آثار انتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس. ركز التوثيق على محاور: (26) شهادة حول الحق في التعليم للفتيات في منطقة شرقي القدس، (90) شهادة حول انتهاكات الاحتلال للحقوق البيئية وأثره على النساء الفلسطينيات. وجرى خلال ذلك عقد 4 مقابلات مع مختصين في مجال البيئة بهدف تنظيم

التقارير والشهادات التي يجري توثيقها. كما جرى ترجمة 46 شهادة إلى اللغة الإنجليزية بالإضافة إلى ترجمه الأربع مقابلات للاستفادة منها في إطار حشد التأييد والمناصرة لحقوق النساء على المستوى الدولي والتأثير والضغط على الاحتلال لوقف انتهاكاته لحقوق النساء الفلسطينيات، هذا وقام المركز بإصدار 12 نشرة شهرية.

2.6.2 حشد الدعم والتأييد على مستوى الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني

قام المركز بتنفيذ 45 لقاءاً مع وفود زائرة لفلسطين، والتي ضمت عدد من البرلمانيين والدبلوماسيين والصحفيين ونشطاء من المجتمع المدني تم خلالها تقديم أدلة حول انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الاحتلال وركز معظمها على تبادل المعلومات وآخر المستجدات فيما يتعلق باتفاقية سيداو وقانون حماية الأسرة وقرار مجلس الأمن 1325 وتأثير انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على النساء الفلسطينيات وبشكل خاص النساء في القدس. كما ركزت بعضها على البلدة القديمة في الخليل ومنطقة H2 والمعاناة اليومية للمرأة الفلسطينية حيث قام عدداً من النساء في المنطقة بالتحدث إلى الوفود حول حياتهن اليومية تحت الاحتلال والانتهاكات والمضايقات التي يتعرضن لها والتحديات التي يواجهنها.

تنظيم عروض وجولات للبعثات الدبلوماسية الزائرة لفلسطين

نظّم المركز جولة مع بعثة بريطانية تمثل البرلمان البريطاني في تل الرميدة في الخليل خلال شهر أيار. حيث تناول أعضاء البعثة وجبة إفطار رمضاني على مائدة إحدى النساء القاطنات في محيط منطقة تل الرميدة. والتقى الوفد عدداً من نساء المنطقة للاستماع إلى مشاكلهن ومعاناتهن اليومية مع الاحتلال وإجراءاته القمعية. كما التقى المركز مع وفد من طلاب جامعة ماديسون في العشرين من تموز، وجاء هذا اللقاء في إطار رحلة طلابية لمدة ثلاثة أسابيع قام الطلاب خلالها بالتعرف على آثار الاحتلال على حياة الفلسطينيين. خلال الزيارة قدم المركز للوفد شرح كامل حول آثار خروقات الاحتلال للقانون الدولي الإنساني على حياة النساء والفتيات الفلسطينيات.

في ذات السياق نظم المركز زيارة لطلاب جامعة ييل الأمريكية لمدينة الخليل، وتضمنت الزيارة جولة في المدينة القديمة في الخليل، وشارع الشهداء وتل الرميدة لاطلاع الطلاب عن سياسية الاحتلال وحصاره لهذا الجزء من المدينة وعزلها عن سائر المنطقة. وعلاوة على ذلك، وكذلك مرافقة الوفد لزيارة مدينة القدس وقراها المهملة كالعيساوية ومخيم شعفاط وسلوان لإلقاء الضوء على سياسية الاحتلال التمييزية.

كما التقى المركز وفد من سياسيات سويديات يمثلن عددا من الأحزاب السياسية في بلادهن، وتعريفهن على مظاهر العنف المركب الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات نتيجة الثقافة الذكورية وممارسات الاحتلال. والتقى كذلك مع وفد اخر من البرلمانيين السويديين في مدينة الخليل بالتعاون مع جمعية

المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد استعرض المركز من خلال هذا اللقاء تأثير انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي الإنساني على حياة النسا ء الفلسطينيات، كما ركّز اللقاء على مظاهر العنف التي يمارسها الاحتلال على منطقة " H2". ثم وفد إيطالي واطلاعه على جهود المركز في مجال المناصرة الدولية والمحلية.

القيام برحلات مناصرة إلى دول الاتحاد الأوروبي لإبراز تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على القانون الدولي الإنساني على النساء

قام المركز ب3 رحلات مناصرة للخارج رحلتين منها إلى نيويورك، حيث قام وفد من المركز بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحشد الدعم للنساء الفلسطينيات من خلال الاجتماع مع أعضاء في الحكومة والكونغرس الأمريكي. هدفت هذه الزيارة إلى توثيق صلات التعاون مع مجموعات التضامن مع الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى توثيق صلات التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وأعضاء الكونغرس الأمريكي الداعمين للقضية الفلسطينية وذلك لبناء قاعدة مناصرة صلبة في الولايات المتحدة الأمريكية.

2.7 العمل من أجل مسائلة الاحتلال الإسرائيلي حول انتهاكات حقوق الإنسان

2.7.1 استخدام آليات الأمم المتحدة لمساءلة مرتكبي الانتهاكات

في 28 شباط، أصدرت لجنة تقصي الحقائق المستقلة المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمكلفة بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في سياق مسيرات العودة تقريرها الأولي الذي تناول عدّة جوانب تتعلق بمسيرات العودة الكبرى على حدود قطاع غزة، بما في ذلك تطرق لنشأة هذه المسيرات والانتهاكات التي تعرّض لها المدنيين المشاركين فيها من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي ومساءلة ومحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات. وفي هذا السياق أصدر المركز بياناً عبّر فيه عن امتنانه وتقديره العاليّن لتجاوب اللجنة مع ملاحظاته بضرورة تسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرّضت لها النساء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأشاد بجهود اللجنة مؤكداً على أنّ تقرير اللجنة وتوصياتها جاء استجابة منها لملاحظاته بأهمية وضرورة تسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرّضت لها النساء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وجاء التقرير مراعياً لقضايا النوع الاجتماعي وقضايا المرأة، وأولى اهتماماً خاصاً للانتهاكات التي تعرضت لها النساء والفتيات في قطاع غزة، آخذاً بعين الاعتبار البعد الجنسوي وقضايا النوع الاجتماعي وفق توصيّات المركز، كما وعبّر عن اعتزازه بعمله الدؤوب وعن كثب مع لجنة تقصي الحقائق لتضمين قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، مستندا إلى الملفات التي وثقها المركز والمؤسسات الحقوقية المختلفة عن هذه الانتهاكات. وكان المركز قد قدم تقريره المفصل تحت عنوان:

"مسيرات العودة في غزة: الأثر الجنساني المترتب على الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد المدنيين"، واستند فيه الى إفادات وبيانات قائمة على أدلة قام بجمعها وتوثيقها من النساء اللواتي تعرّضنّ بشكل مباشر أو غير مباشر لانتهاكات أثناء مشاركاتهنّ في مسيرات العودة في مواقع حدودية مختلفة. والتقى وفد المركز بأعضاء اللجنة في أيلول الماضي لاطلاعهم على أوضاع النساء في قطاع غزة وتأثيرات الاحتلال على حياتهنّ اليومية. إضافة إلى تسهيل عمل اللجنة في جمع المعلومات عن طريق المقابلة المباشرة للنساء المتضررات من هذه الانتهاكات. ومع ترحيبه وتقديره لجهود اللجنة وإشادته بالقرارات التي توصلت إليها والتوصيات التي قدمتها طالب المركز بضرورة استمرار عمل اللجنة وتجديد ولايتها من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته العادية الأربعين القادمة، خاصة في ظل استمرار مسيرات العودة في قطاع غزة، كما طالب مجلس حقوق الانسان في الأمم المتحدة بالأخذ بتوصيات اللجنة ومتابعتها وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات وعدم إفلاتهم من العقاب.

لقاء مع المقررين الخاصين بالأراضي الفلسطينية المحتلة

في العاصمة الأردنية عمان التقى وفد المركز مع مايكل لينك، المقرر الخاص بالأراضي الفلسطيني الذي منعته سلطات الاحتلال من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية. خلال هذا اللقاء جرى استعراض أوضاع النساء والفتيات الفلسطينيات وأثر الاحتلال في تعقيد حياتهن وتكريس مظاهر المزدوج المفروض على النساء والفتيات في الأراضي المحتلة. كما زود المركز السيد لينك بكل منشورات المركز الصادرة في مجال المناصرة الدولية.

حضور جلسات لجان وهيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة

شارك المركز في أعمال الدورة الثالثة والستين للجنة وضعية المرأة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة من 11-22 آذار 2020، حيث كان موضوع الجلسة الرئيسي " أنظمة الحماية الاجتماعية وفرص الوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة لترسيخ مفاهيم النوع الاجتماعي". في هذا الإطار، قام المركز بتنظيم نشاط جانبي داخل مبنى الأمم المتحدة ركّز على استعراض آثار خروقات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني على حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات وأنظمة الحماية الاجتماعية في ظل الاحتلال، وقدّم قصصاً واقعية لنساء فلسطينيات واجهن صعوبات بما يتعلق بالحماية الاجتماعية، حضر النشاط ما يقارب 150 مشاركاً من العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والممثلين الحكوميين ومجموعات التضامن.

المركز يُعدّ تقرير ظل للجنة الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

قام المركز بإعداد تقرير ظل الى لجنة الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الأمم المتحدة لمراجعة تقرير دولة الاحتلال المقدم لذات اللجنة، وإعداد ورقة للمقرر الخاص بالأراضي الفلسطينية

حـول سياسـية الإجـراءات العقابيـة الجماعيـة التـي ينتهجهـا الاحـتلال ضـد أبنـاء الشـعب الفلسـطيني وأثـر هـذه السياسـية علـى النسـاء والفتيـات. كمـا قـام المركـز بإصـدار تقريـر حـول القـدس بعنـوان "نسـاء القـدس: على خط المواجهة مع الاحتلال".

2.8 تمكين النسـاء الفلسطينيات وتوفير الفرص لهـن لتوصيل رسائلهن للعالم الخارجي

2.8.1 تمكـين النسـاء الفلسـطينيات فـي المنطقـة ج ومنـاطق التمـاس مـع الجـدار للقـاء وفـود زائـرة والحديث عن قصصهن

تـدريب النسـاء المحليـات فـي المنطقـة (ج) ومنـاطق التمـاس مـع الجـدار للتحـدث عـن قضـاياهن للوفـود الدولية الزائـرة

فـي أيلـول قـام المركـز بتـدريب 20 امـرأة مـن البلـدة القديمـة فـي الخليـل (تـل الرميـدة) للحـديث عـن تجـاربهن والتعبيـر عـن معانـاتهن مـن الاحـتلال الإسـرائيلي وانتهاكاتـه المتمثلـة فـي عنـف المسـتوطنين والفصـل وعلـى نقـاط التفتـيش، وقـد ركّـز التـدريب علـى المـرأة وحقـوق الإنسـان خاصـة ضـمن الاتفاقيـات الدوليـة التـي انضـمت إليهـا فلسـطين، تطبيـق قـرار مجلـس الأمـن 1325 ضـمن السـياق الفلسـطيني، خطـة العمـل الوطنيـة لتنفيـذ قـرار مجلـس الأمـن 1325، أسـاليب وحمـلات المناصـرة، ونصـائح حـول كيفيـة تطـوير مبـادرات المناصـرة لتعزيـز المـرأة والسـلام والأمـن. كمـا تـم تعريـف النسـاء علـى طـرق توثيـق انتهاكـات القـانون الـدولي الإنسـاني مـن منظـور النـوع الاجتمـاعي وتزويـدهن بالإرشـادات والنصـائح لتوثيـق الانتهاكات الإسرائيلية من أجل مسائلة الاحتلال حول تلك الانتهاكات، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

اختيار 3 نساء من مناطق التماس مـع الجدار للمشاركـة في لقاءات مـع وفـود دوليـة

فـي نهايـة نيسـان قـام المركـز بإنهـاء تـدريب 3 سـيدات مـن القـدس هـدف إلـى تـدريب النسـاء للحـديث عـن معانـاتهن مـن الاحـتلال وقصصـهن المختلفـة علـى كافـة المسـتويات محليـاً ودوليـاً، حيـث عانـت جميـع المشـاركات مـن أنـواع مختلفـة مـن الانتهاكـات مـن قبـل الاحـتلال مثـل المـداهمات الليليـة واعتقـال الأطفـال والقصر والفقدان.

2.8.2 توفير التدريب المستمر للمنسقات وللباحثات الميدانيات

فـي حزيـران قـام المركـز بعقـد دورات تدريبيـة واجتماعـات للباحثـات الميـدانييات (توثيـق انتهاكـات الاحـتلال الإسـرائيلي ضـد النسـاء الفلسـطينيات). وقـد كـان الهـدف الرئيسـي مـن التـدريب هـو تعريـف الباحثـات الميـدانيات بالمواضـيع الجديـدة التـي سـيعمل عليهـا المركـز وتزويـدهن بالمعرفـة والاسـتبيانات المطـورة التـي سـتغطي الموضـوعات الجديـدة. كمـا عقـد المركـز تـدريب متابعـة للباحثـات الميـدانيات بعـد جمـع شـهاداتهم مباشرةً لعكس تجاربهم في توثيق الموضوعات الجديدة ومعالجة التحديات الرئيسية التي واجهنها.

الغايـــة الثالثـــة: تطـــوير القـــدرات المؤسســـاتية والمـــوارد البشـــرية للمركـــز لضـــمان الاستدامة والكفاءة والفعالية

صياغـــة سياســات وإجراءات جديــدة

خـلال العـام 2019، قامـت إدارة المركـز بـإجراء مراجعـة أوليـة لسياسـة المركـز المتعلقـة بجـدول الرواتـب لضـمان وضـع سياسـة واجبـة التطبيـق تلبـي احتياجـات المـوظفين/ات وتطلعـاتهم، وتـم تقـديم ثلاثـة مقترحـات لمجلـس الإدارة الـذي قـام بتشـكيل لجنـة مصـغرة لدارسـة المقترحـات واتخـاذ القـرار النهـائي. عـلاوة علـى ذلـك، قـام المركـز بصـياغة نظـام وآليـة لتقـديم الشـكاوى التـي سـتنفذ لتغطيـة الشـكاوى الداخليـة والخارجيـة، وهـذا يعنـي أنـه يمكـن معالجـة الشـكاوى مـن المسـتفيدين/ات والمـوظفين/ات والشـركاء وجميـع أصحاب المصلحة، هذا وقام المركز بمراجعة دليل الموارد البشرية الخاص به.

إجـراء تقييمـات لبرامـج المركـز

قـام المركـز بالاسـتجابة لتوصـية المقـيم الخـارجي الـذي قـام بـالتقييم النصـفي للخطـة الاسـتراتيجية للمركـز للخمـس سـنوات بشـأن مراجعـة الإطـار المنطقـي، حيـث تـم عقـد ورشـة عمـل للتخطـيط الـداخلي مـع طـاقم المركـز لتحديـد التـدخلات وتطـوير المؤشـرات. هـذا وبـدأ المركـز بوضـع خطـة للمتابعـة والتقيـيم بعـد عقـد عـدة لقاءات تشاركية مع طاقمه لتصميم الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم.

تطويـر الخطـة الاستراتيجيـة للمركـز للأعـوام (2021-2025)

يخطـط المركـز لتطـوير وإعـداد خطتـه الاسـتراتيجية القادمـة للأعـوام 2021-2025، حيـث قـام المركـز بإعـداد الشـروط المرجعيـة ونشـرها فـي الصـحف المحليـة، وبعـد إجـراء التحليـل الفنـي والمـالي للعطـاءات المقدمـة قـام المركـز باختيـار شـركة *GRIP* الاستشـارية للقيـام بعمليـة التخطـيط، حيـث قامـت الشـركة بعقـد اجتماعـات أوليـة مـع إدارة المركـز لمناقشـة أسـاليب إجـراء التقيـيم السـريع للخطـة الحاليـة، كمـا قامـت الشـركة بعقـد ورشـة تخطـيط اسـتراتيجي أوليـة مـع طـاقم المركـز وسـتقوم الشـركة بعقـد ورش عمـل أخـرى مـع طـاقم المركـز واجتماعـات مـع الشـركاء المحليـين والـدوليين، كـذلك تصـميم اسـتمارة مسـحية إلكترونيـة وتوزيعهـا علـى عـدد مـن الشـركاء المحليـين والـدوليين لاسـتنباط آرائهـن حيـث مـن المتوقـع أن تكـون النسخة النهائية من الخطة جاهزة في نيسان 2020.

هـذا وتـم خـلال العـام 2019 عقـد 4 اجتماعـات لمجلـس الإدارة واجتمـاعين للجمعيـة العموميـة، والتـي تـم خلالهـا مناقشـة عـدة قضـايا تتعلـق بعمـل المركـز وإقـرار عـدداً مـن الخطـط والتقـارير والموازنـات الخاصـة بالمركز، هذا وشارك أعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة في عدداً من فعاليات وأنشطة المركز.

تطويـر مكتبـة المركـز

قـام المركـز بإدخـال 82 كتابـاً علـى فهـرس المكتبـة الالكترونـي، كمـا قـام المركـز أيضـاً بشـراء 44 كتابـاً جديـدا يتعلـق بمجـال عملـه ورؤيتـه ورسـالته. هـذا وبلـغ عـدد رواد المكتبـة 211 زائـر/ة (180 إنـاث، و31 ذكور) توجهوا للمركز للحصول على منشوراته باللغتين العربية والإنجليزية.

تمكيـن الطاقـم العامـل مـن التطـور المهنـي والمعرفـي

يقـوم المركـز ببنـاء قـدرات طاقمـه الوظيفيـة والمعرفيـة بشـكل مسـتمر مـن خـلال خطتـه السـنوية الخاصـة ببنـاء القـدرات والتـي تشـمل بنـاء قـدرات المـوظفين/ات، ونظـام التقيـيم وسياسـة الحـوافز بنـاءاً علـى تقيـيم المـوظفين/ات، والمشـاركة فـي التـدريبات والـورش والمـؤتمرات المحليـة والإقليميـة والدوليـة. فـي العـام 2019، خصـص المركـز ميزانيـة لضـمان حصـول المـوظفين/ات الإداريـين/ات علـى فـرص متسـاوية لبنـاء قدراتهن/ن كون معظم الفرص برنامجية.